

## الطواف وأهم أحكامه

### دراسة فقهية مقارنة

د/ شرف بن علي الشريف\*

مُتَكَلِّمًا:

الحمد لله الذي جعلنا من جيران بيته الحرام، والصلاة والسلام على من أرسله ربه رحمةً للأنام، نبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الكرام وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد: فإن البيت العتيق، وهو الكعبة المشرفة بمكة المكرمة، هو بيت الله عز وجل، أضافه لنفسه تشريفاً وتكريماً لهذا البيت، قال تعالى: ﴿وَطَهَّرْنَا بَيْتَ الْطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ﴾<sup>(١)</sup> وقد شرف الله بيته من وجوه كثيرة. شرف الله بقعته وأرضه على غيرها، وبوأ الله مكانه لخليله إبراهيم عليه السلام، وأوجب على المستطيع من المسلمين حجه، وقد جعله الله آمناً؛ يأمن فيه الناس والطير والوحش، وفيه آيات كثيرة، مثل: مقام إبراهيم عليه السلام، وإهلاك من أراد به سوء مثل أصحاب الفيل. وفي هذا البيت من العلامات والدلالات التي تدل على حرمة وتعظيمه الشيء الكثير، ومنها أن الله سبحانه وتعالى جعله قبلة وشرع الطواف به، ولهذا اتفق المسلمون جميعاً أنه لا يشرع الطواف إلا بهذا البيت؛ لأن الله

\* عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة - جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

(١) سورة الحج، من الآية ٢٦ .

أمر به بقوله تعالى ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(١)</sup>، ومن طاف بغيره من شجر أو حجر أو قبر أو مسجد فهو ضال، بل من اعتقد الطواف بغيره دينا وقربة لله عز وجل فهو مشرك كافر، نسأل الله العافية .

فهذا الطواف المشروع بالبيت العتيق هو الوحيد في مكة المكرمة، ولا يوجد في غيرها من بقاع العالم، له أحكام كثيرة مهمة، ويجب على المسلمين معرفتها . وحسب اطلاعي لم أجد مؤلفا مستقلا يذكر أحكام الطواف مع أهميتها، وحاجة كثير من المسلمين لها شديدة، وخاصة في هذا العصر الذي كثرت فيه الأخطاء في الطواف؛ لجهل كثير من المسلمين بتعاليم دينهم منها أحكام الطواف، فعزمت متوكلا على الله جل وعلا جمع ما تفرق من أحكام الطواف، ووضعها في بحث مستقل، بعبارة سهلة، أذكر فيه آراء الفقهاء الأربعة مع أدلتها، وبعد الموازنة بين الأدلة أرجح ما عضده الدليل، وقد أذكر بعض الملاحظات المهمة، وقد أذكر إضافات يسيرة، أراها ضرورية لأن توجد في هذا البحث وهي اجتهادات أرجو أن توفق للصواب .

ومنهج البحث دراسة فقهية موضوعية مقارنة، تقوم على الترجيح على أساس قوة الدليل، ويتكون هذا البحث من مقدمة، وفصلين وخاتمة، فالمقدمة أتكلم فيها عن أهمية الكعبة واحترامها عند المسلمين، وعن الطواف وأهمية معرفة أحكامه. أما الفصل الأول فأتكلم فيه عن الطواف

(١) سورة الحج، من الآية ٢٩ .

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

وآدابه، والفصل الثاني فقد عقدته لبيان شروط الطواف، وأخيرا ختمت البحث ببيان صفة الطواف، وأسباب الزحام، وإبراز الفائدة التي يجنيها القارئ لهذا البحث.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقني والمسلمين لخدمة دينه، إنه سميع قريب مجيب الدعاء. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

## الفصل الأول

### تعريف الطواف و آدابه

الطواف في اللغة: هو الدوران<sup>(١)</sup>، وقد ورد في الكتاب العزيز باستعمالات متعددة تؤدي كلها هذا المعنى، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكَنُونٌ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ إِنِ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يُطَافُ

(١) لسان العرب ٩/٢٢٥، معجم لغة الفقهاء ص ٢٩٣

(٢) سورة القلم، الآية ١٩ .

(٣) سورة الإنسان، الآية ١٩ .

(٤) سورة الطور، الآية ٢٤ .

(٥) سورة الواقعة، الآية ١٧ .

(٦) سورة الرحمن، الآية ٤٤ .

عَلَيْهِمْ بِكَاسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ﴾ ﴿٢﴾، وقوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِثَانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ﴾ ﴿٣﴾، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ﴿٤﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ﴾ ﴿٥﴾ وقوله تعالى: ﴿وَعَهْدُنَا إِلَىٰ آبَائِهِمْ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ﴾ ﴿٦﴾.

أما معناه الاصطلاحي: فهو الدوران حول الكعبة طاعة لله ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَهَّرْنَا بَيْتَ الْطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ﴾ ﴿٧﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ ﴿٨﴾.

تقول: طفت أطوف طوفا، وطوفا، والجمع: أطواف، والمطاف: موضع الطواف حول الكعبة.

### تسمية الطواف شوطا:

قد تقدم معنى الطواف، أما الشوط فهو الجري مرة إلى الغاية، والمراد

(١) سورة الصافات، الآية ٤٥ .

(٢) سورة الزخرف، الآية ٧١ .

(٣) سورة الإنسان، الآية ١٥ .

(٤) سورة البقرة، الآية ١٥٨ .

(٥) سورة الأعراف، الآية ٢٠١ .

(٦) سورة البقرة، الآية ١٢٥ .

(٧) سورة الحج، من الآية ٢٦ .

(٨) سورة الحج، من الآية ٢٩ .

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

به: الطوفة حول الكعبة. <sup>(١)</sup> وتسمية الطواف شوطا كرهه الإمام الشافعي <sup>(٢)</sup> رحمه الله، وكره تسميته دورا أيضا، و سبب كراهة إطلاق الشوط أو الدور على الطواف ماروي أن مجاهد كره أن يقال: شوطا أودورا، فقال الشافعي: (أكره ما كره مجاهد)، واستدل على ذلك بأن الله تعالى سماه: طوافا، فقال تعالى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ <sup>(٣)</sup>؛ ولذا يقال طواف وطوافان، ولا يقال: شوط أودور . و بهذا قال جمهور الشافعية <sup>(٤)</sup>، تبعا للإمام الشافعي.

وخالف في ذلك بعض الفقهاء وعلى رأسهم النووي رحمه الله تعالى، و اختار عدم الكراهية في تسمية الطواف شوطا؛ لأن هذه التسمية وردت على ألسنة الصحابة، وفي الأحاديث الصحيحة منها: حديث ابن عباس المتفق عليه، قال: (... أمرهم رسول الله ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم). قال النووي: (... وهذا الذي استعمله ابن عباس مقدم على قول مجاهد)، وقال: (ثم إن الكراهة إنما ثبتت بنهي الشرع، ولم يثبت في تسميته شوطا نهيا، فالمختار أنه لا يكره) <sup>(٥)</sup>.

وما قاله النووي حق؛ لأن روايات الصحابة رضي الله عنهم نطقت

(١) فتح الباري ٣/٤٧٠، مختار الصحاح ص(٣٥١).

(٢) الأم ٢/١٥٠، حاشية الجمل ٢/٤٣٩، أخبار مكة للفاكهي ١/٢٩٩.

(٣) سورة الحج، من الآية ٢٩.

(٤) حاشية الجمل ٢/٤٣٩، المجموع ٨/٥٥.

(٥) المجموع ٨/٥٥، ٥٦.

بشوط، ولو كان مكروها لم يذكره في رواياتهم؛ لأن العبرة بالمقاصد والمعاني، وليست بالألفاظ والمباني كما قيل .

### فضل الطواف:

الطواف بالبيت الحرام عبادة من أفضل العبادات والقربات التي شرعها الله في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ، وهو من أعظم عبادة أهل مكة في النوافل، ومن عبادتهم الدائمة التي امتازوا بها على سائر أهل الأمصار. وقد ورد في فضل الطواف أحاديث نذكر بعضها منها:

١- عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ: «من طاف بالبيت أسبوعا فهو كعدل رقبة» (١).

٢- عن ابن عمر أيضا قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من طاف بالبيت أسبوعا، لا يضع قدما ولا يرفع أخرى، إلا حط الله عنه بها خطيئة، وكتب له بها حسنة، ورفع له بها درجة» (٢).

٣- عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» (٣).

٤- عن أبي هريرة أنه سمع النبي ﷺ يقول: «من طاف بالبيت سبعا ولا يتكلم إلا سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا

(١) مختصر سنن أبي داود ٣٨٢/٢ ذكره ابن القيم. سنن النسائي ٢٢١/٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) جامع الترمذي بشرح تحفة الأحوزي ٦٠٣/٣، ٦٠٤ قال الترمذي: (حديث غريب) وقال: (إسناده ضعيف). انظر سنن ابن ماجه ٩٨٢/٢ .

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

**حول ولا قوة إلا بالله، محيت عنه عشر سيئات، وكتبت له عشر حسنات، ورفع له بها عشر درجات»<sup>(١)</sup>.**

فهذه الأحاديث تدل بوضوح على فضل الطواف، وكثرة حسنات الطائفين، وهي أحاديث عامة في كل الأوقات. فينبغي لمن كان بمكة أن يكثّر من الطواف .

**٥- عن عطاء بن السائب، عن ابن عبيد بن عمير عن أبيه: أن ابن عمر كان يزاحم على الركنتين<sup>(٢)</sup>، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، إنك تزاحم على الركنتين زحاما ما رأيت أحدا من أصحاب النبي ﷺ يزاحم عليه، فقال: إن أفعل، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن مسحهما كفارة الخطايا» وسمعتة يقول: «من طاف بهذا البيت سبوعا<sup>(٣)</sup> فأحصاه كان كعتق رقبة»، وسمعتة يقول: «لا يضع قدما، ولا يرفع أخرى إلا حط الله عنه بها خطيئة، وكتبت له بها حسنة»، قال الترمذي: (وهذا حديث حسن)<sup>(٤)</sup>. وقد ذكر بعض العلماء أن الطواف أفضل أركان الحج<sup>(٥)</sup>، وأفضل أركان العمرة<sup>(٦)</sup>.**

---

(١) نيل الأوطار ٥٣/٥ .

(٢) المقصود بالركنتين: الحجر الأسود، والركن اليماني .

(٣) سبوعا: ورد في بعض الروايات أسبوعا، والمراد به سبعة أشواط، وسبوع: لغة وقد وردت في روايات كثيرة منها هذه وفي صحيح البخاري . انظر فتح الباري ٤٨٤/٣ .

(٤) تحفة الأحوذى ٦٠٤/٣ .

(٥) حاشية الجمل على شرح المنهج ٤٢٧/٢ .

(٦) حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب ٤٦٧/١ .

ولا شك أن الطواف فضله كبير؛ لأن الله سبحانه وتعالى أمر به في كتابه العزيز، وقد فعله رسول الله ﷺ ومعلوم قطعاً أن الله لا يأمر إلا بما له فضل كبير، وفيه فائدة لنا، ولا يفعل رسول الله ﷺ إلا ما ينفع في الدنيا والآخرة، ويكفيه فضلاً أنه طاعة لله واستجابة لأمره والحمد لله أولاً وآخراً .

### آداب الطواف:

الطواف عبادة لله عز وجل، فينبغي لمن يطوف أن يكثر الدعاء؛ لأن ذلك مستحب في جميع الأحوال، ففي حال تلبسه بهذه العبادة أولى، ويصلي على النبي ﷺ ويدعُ الحديث إلا ذكر الله تعالى، أو قراءة القرآن، أو أمراً معروفاً أو نهياً عن منكر، أو ما لا بدله منه؛ لقول النبي ﷺ: «الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير» .

وينبغي له أن يكون في طوافه خاشعاً متخشعاً، حاضراً القلب، ملازم الأدب بظاهره وباطنه، وفي هيئته، وحركته، ونظره، فإن الطواف صلاة فيتأدب بآدابها ويستشعر بقلبه من يطوف ببيته.

ويلزمه أن يصون نظره عن ما لا يحل النظر إليه، من امرأة، أو شاب حسن الصورة، فإنه يحرم النظر إلى المرأة، والأمرد - الذي لم ينبت له شعر في وجهه - إلا لحاجة شرعية، مثل الأمر بالمعروف، ويصون نظره وقلبه عن احتقار من يراه من الضعفاء والمرضى، ومن يجهل الطواف فيعلمه برفق،



الطواف وأهم أحكامه ..... د. شرف بن علي الشريف

ويكره له الأكل والشرب في الطواف، وكراهة الشرب أخف، ولا يبطل الطواف بواحد منهما ولا بهما جميعا. روي عن ابن عباس أنه شرب وهو يطوف، قال: (وروي من وجه لا يثبت أن النبي ﷺ شرب وهو يطوف). قال البيهقي: (لعله أراد حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ شرب ماء في الطواف، وهو غريب بهذا اللفظ) (١).

ويكره للطائف وضع يده على فيه، كما يكره ذلك في الصلاة، إلا أن يحتاج إليه أو يتشاءب؛ فإن السنة وضع اليد على الفم؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «التشاؤب في الصلاة من الشيطان، فإذا تشاءب أحدكم فليكظم ما استطاع» (٢).

ويكره أن يشبك بين أصابعه أو يفرقع بها، ويكره أن يطوف وهو يدافع البول أو الغائط أو الريح، أو هو شديد التوقان إلى الأكل، وما في معنى ذلك، كما يكره الصلاة في هذه الأحوال.

و يستحب أن يدعو عقب ركعتي الطواف خلف المقام بما أحب من أمر الآخرة والدنيا، وقد روي عن جابر أن النبي ﷺ صلى خلف المقام ركعتين، ثم قال: «اللهم هذا بلدك، ومسجدك الحرام، وبيتك الحرام، أنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك، أتيتك بذنوب كثيرة، وخطايا جمة، وأعمال سيئة، وهذا مقام العائذ بك من النار، فاغفر لي إنك أنت الغفور الرحيم، اللهم إنك دعوت عبادك إلى بيتك الحرام، وقد جئت

(١) السنن الكبرى ٨٥/٥، ورد عليه ابن الترمذاني وقال: (إسناد جيد).

(٢) جامع الترمذي بشرح تحفة الأحوذى ٣٦٧/٢.

إليك طالبا رحمتك، مبتغيا مرضاتك، وأنت مننت علي بذلك فاغفرلي،  
وارحمي إنك على كل شيء قدير»<sup>(١)</sup>.

### التطوع في المسجد الحرام بالطواف

يستحب الإكثار من الطواف كل وقت، لأهل مكة ومن دخلها من  
غيرهم؛ لأن الطواف نسك فريد، اختص به هذا البلد الأمين - مكة  
المكرمة - دون غيره من بلدان العالم.

إلا أن العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا في التطوع في المسجد الحرام  
بالصلاة والطواف، أيهما أفضل، والذي عليه جمهورهم: أن الطواف  
لغير أهل مكة أفضل، أما أهل مكة فالصلاة لهم أفضل؛ لأن الصلاة في  
نفسها أفضل من الطواف. لأن النبي ﷺ شبه الطواف بالصلاة، ولكن  
الغريب لو اشتغلوا بالصلاة لفاتهم الطواف من غير إمكان التدارك، فكان  
الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى. وروي هذا القول عن ابن عباس،  
وعطاء، وسعيد بن جبير ومجاهد<sup>(٢)</sup>. وقال بعض الشافعية<sup>(٣)</sup>،  
والحنفية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>: (الطواف أفضل مطلقاً)، واستدلوا بأن الله  
قدم الطواف علي الصلاة في قوله تعالى: ﴿وَعَهْدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ

(١) كشف القناع ٤٨٤/٢ (التلخيص الحبير في تخريج الراعي الكبير على الوجيز) بهامش المجموع ٣٢٣/٧.

(٢) المجموع ٥٦/٨، المغني والشرح الكبير ٥٨٦/٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) حاشية ابن عابدين ٥٠٢/٢.

(٥) المغني والشرح الكبير ٥٨٦/٣، الفروع ٤٩٦/٣.

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ ﴿١﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ﴾ (٢).

والذى يظهر لي أن الطواف عند الكعبة أفضل من التطوع؛ لأن الطواف يشتمل على صلاة ركعتين وزيادة دعاء وذكر، ثم إن الطواف مختص بهذا المكان، أما الصلاة ففي كل مكان طاهر، مما يدل على ذلك أن تحية المسجد الحرام الطواف، وقد بالغ بعض العلماء في تفضيل الطواف على غيره من أعمال الحج، فقد حكى عن القراني أنه قال: (أفضل أركان الحج الطواف؛ لأنه مشتمل على الصلاة، وهو في نفسه شبيه بها، والصلاة أفضل من الحج، فيكون أفضل الأركان). (٣) وقال آخر: (والطواف من حيث ذاته أفضل من صلاة التطوع، ولأنه قرابة مستقلة، ومشبه بالصلاة) (٤).

والحق أن جنس الصلاة أفضل من جنس الطواف، والحج كله لا يقاس بالصلاة، التي هي عمود الدين، فكيف يقاس بها بعض أفعاله، لكنه يقال في أفضلية الطواف لمكانه وزمانه فيقدم العمل المفضول في مكانه وزمانه على الفاضل (٥)، لا لأن جنسه أفضل، وهذا ما قصده من فضل الطواف على الصلاة والله أعلم.

(١) سورة البقرة، من الآية ١٢٥.

(٢) سورة الحج، من الآية ٢٦.

(٣) حاشية المدني على كون بهامش الرهوني على الزرقاني ٤٣٦/٢.

(٤) حاشية الحمل ٤٢٧/٢.

(٥) انظر فتاوى ابن تيمية ١٩٦/٢٦.

## أنواع الطواف (١)

ذكر العلماء ستة أنواع للطواف منها ثلاثة مشروعة في الحج، وهي كالتالي:

١ - طواف حين دخول مكة، وله عدة أسماء: فيسمى طواف القدوم، وأول العهد، والدخول، واللقاء، والورود، والوارد، والقادم، والتحية، وأشهرها: طواف القدوم.

٢ - طواف الإفاضة، ويقال له: طواف الزيارة، والركن، والقرض، والصدر (٢).

٣ - طواف الوداع، ويقال له: طواف الصدر، وآخر العهد، ومحله: عند إرادة السفر من مكة بعد قضاء مناسكه كلها .

وهذه الثلاثة مشروعة في الحج، وسأتكلم عنها تفصيلاً إن شاء الله تعالى .

٤ - ما يتحلل به في فوات الحج .

٥ - طواف نذر .

٦ - طواف تطوع .

---

(١) المجموع ٢٢٠/٨، ١٢ نهاية المحتاج ٢٦٨/٣، المبسوط ٣٤/٤ فتاوى ابن تيمية ١٢٧/٢٦، قوانين الأحكام

لابن جزى ١٥٠، فتح القدير ٥٠٣/٢، المغني والشرح الكبير ٤٦٩/٣، حاشية ابن عابدين ٤٩٤/٢ .

(٢) الصدر: سمي بذلك؛ لأنه مرجع المسافر من مقصده، (انظر: لسان العرب ٤٤٨/٤)، وسمي بذلك طواف

الإفاضة، لرجوع الحاج من عرفات، وإن كان هذا الإطلاق صحيحاً إلا أن الأولى في هذه التسمية طواف الوداع.

## أولاً: طواف القدوم:

يسن طواف القدوم لكل قادم إلى مكة المكرمة، سواء كان تاجراً أو زائراً أو حاجاً أو معتمراً، ونحوهم ممن يدخل مكة من خارجها .

## حكم طواف القدوم:

اتفق جمهور الفقهاء على أن طواف القدوم سنة من سنن الحج، لو تركه لم يأتّم، ولم يلزمه دم، وبه قال: أبو حنيفة<sup>(١)</sup>، والشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد ابن حنبل<sup>(٣)</sup> وابن المنذر<sup>(٤)</sup>، وقال مالك<sup>(٥)</sup>: (طواف القدوم واجب على كل من أحرم من الحل، وكان وقته واسعا غير مضايق للوقوف بعرفة، وليس له عذر<sup>(٦)</sup>)، فإذا لم يطف لزمه دم، وبه قال أبو ثور<sup>(٧)</sup>.

## الأدلة:

### استدل من قال طواف القدوم واجب بما يلي:

ماروته عائشة رضي الله عنها: (أن أول شيء بدأ به رسول الله ﷺ حين قدم مكة أنه توضأ، ثم طاف بالبيت، ثم حج أبوبكر، فكان أول

(١) فتح القدير ٤٥٧/٢، بدائع الصنائع ١٠٩٩/٣ .

(٢) المجموع ١٩/٨ .

(٣) المغني والشرح الكبير ٤٦٩/٣ ، كشف القناع ٤٧٧/٢ .

(٤) المجموع ١٩/٨ .

(٥) حواهر الإكليل ١٧٣/١ ، حاشية على كفاية الطالب الرباني ٤٠١/١ ، أضواء البيان ٢١٤/٥ .

(٦) العذر مثل (الحيض والنفاس، والإغماء، والوصول إلى مكة يوم عرفة) انظر المراجع السابقة مع حاشية

الدسوقي ٣٠/٢ .

(٧) المجموع ١٩/٨ .

شيء بدأ به الطواف بالبيت، ثم لم يكن غيره<sup>(١)</sup>، ثم عمر مثل ذلك، ثم حج عثمان فرأيته أول شيء بدأ به الطواف بالبيت<sup>(٢)</sup>، فهذا الحديث يدل على وجوب الطواف، مع قوله: «خذوا عني مناسككم»<sup>(٣)</sup>.  
أدلة الجمهور على أن طواف القدوم سنة:

١ - قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٤)</sup>، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار، وقد تعين أن المقصود بهذا الطواف طواف الزيارة بالإجماع، فلا يكون غيره كذلك .

٢ - من أسماء هذا الطواف: طواف التحية، والتحية في اللغة: اسم الإكرام، يتدّىء به الإنسان على سبيل التبرع، فلا يدل على الوجوب .

٣ - قياساً على تحية المسجد فإنها ليست واجبة، وليس على من تركها شيء، فكذلك طواف القدوم سنة، وليس على من تركه دم. ومن هذه الأدلة، يتبين أن الراجح قول الجمهور: وهو أن طواف القدوم سنة من فعله أثيب، ومن تركه لاشيء عليه؛ لما تقدم من أدلة. والله أعلم .

### ثانياً: طواف بعد الوقوف بعرفة:

ويقال له: طواف الإفاضة، والزيارة، والركن، والفرس،

(١) وفي لفظ البخاري : ثم لم تكن عمرة ، وهي أقرب .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٢١٩/٨ ، صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٧٧/٣ .

(٣) إرواء الغليل ٢٧١/٤ . صحيح .

(٤) سورة الحج، من الآية ٢٩ .

الطواف وأهم أحكامه ————— د. شرف بن علي الشريف

والصدر<sup>(١)</sup>، وهذا الطواف هو طواف الفرض الذي لا بد منه، كما قال تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٢)</sup> وهو ركن الحج الذي لا يصح الحج إلا به إجماعاً<sup>(٣)</sup>؛ لما روت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: (حججنا مع النبي ﷺ فأفضنا يوم النحر، فحاضت صفية، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله، فقلت: يا رسول الله، إنها حائض قال: «حايستنا هي؟». قالوا: يا رسول الله، أفاضت يوم النحر. قال: «اخرجوا»<sup>(٤)</sup>).

فدل هذا الحديث على أن طواف الإفاضة لا يكمل الحج إلا به وكما دل الأمر في الآية المتقدمة على فعله.

### حكم طواف الإفاضة، بدايته ونهايته:

أجمع<sup>(٥)</sup> العلماء رحمهم الله تعالى، على أن طواف الإفاضة ركن من أركان الحج، لا يتم الحج إلا به، ولا خلاف<sup>(٦)</sup> بينهم في أن هذا الطواف لا تحديد لانتهاء وقته، ولو بقي خمسين سنة أو أكثر، فإنه يبقى ديناً في ذمته مادام حياً، واتفقوا<sup>(٧)</sup> على أنه يستحب فعله يوم النحر، بعد الرمي،

---

(١) انظر ص (١٨٨) من هذا البحث رقم (٢) من الهامش.

(٢) سورة الحج، من الآية ٢٩ .

(٣) المجموع ٢٢/٨، والإجماع لابن المنذر ص ٢٣ .

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ٥٦٧/٣ .

(٥) المغني والشرح الكبير ٤٦٥/٣، أضواء البيان ٢١٣/٥، صحيح مسلم بشرح النووي ٥٨/٩ .

(٦) المغني والشرح الكبير ٤٦٦/٣، صحيح مسلم بشرح النووي ٥٨/٩ .

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي ٥٨/٩ .

والنحر، والحلق. وهو أفضل وقت لبدايته؛ لفعل النبي ﷺ كما رواه جابر (١) رضي الله عنه، وإنما الخلاف بينهم في أول وقت جواز الطواف وصحته، ولزوم الدم على تأخير الطواف بعد يوم العيد، إلا الحائض فليس عليها دم للتأخير، بالاتفاق للعذر (٢).

فذهب الشافعية (٣) والحنابلة (٤) إلى أن أول وقت جواز الطواف هو: بعد منتصف ليلة النحر، ولا جزاء ولا دم على من أخره، وبعدم الجزاء قال: عطاء، وعمر بن دينار، وابن عيينه وأبو ثور، وأبو يوسف، ومحمد، وابن المنذر (٥) فكلهم قالوا: لادم عليه ولو أخره سنين عديدة إذا أتى به. واتفق الحنفية (٦)، والمالكية (٧) على أن أول وقت طواف الإفاضة، طلوع الفجر الثاني يوم النحر، فلا يصح قبله. ويلزمه دم عند أبي حنيفة (٨)، إذا أخره عن أيام النحر الثلاثة: (يوم العيد ويومين بعده)، إذا غربت الشمس من اليوم الثالث ولم يطف؛ لزمه الدم لترك الواجب، عند أبي حنيفة (٩)، ويلزمه الدم عند المالكية إذا أخر الطواف حتى ينتهي شهر

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٤/٨ .

(٢) فتح القدير ٦٢/٣ .

(٣) المجموع ٢٨٢، ٢٢٤/٨ .

(٤) كشف القناع ٥٠٦/٢ .

(٥) المجموع ٢٢٤/٨ .

(٦) حاشية رد المختار ٥١٨/٢، فتح القدير ٤٩٣/٢، بدائع الصنائع ١١٠٩/٣ .

(٧) حاشية على كفاية الطالب الرباني ٤١٣/١، أضواء البيان ٢١٥/٥، ٢١٦ .

(٨) حاشية رد المختار ٥١٩/٢، فتح القدير ٤٩٣/٢، بدائع الصنائع ١١٠٩/٣ .

(٩) حاشية رد المختار ٥١٩/٢ .



الطواف وأهم أحكامه ..... د. شرف بن علي الشريف.

ذي الحجة، وهو الرأي المشهور عندهم<sup>(١)</sup> والرأي الثاني: يلزمه الدم إذا أخره عن يوم العيد<sup>(٢)</sup>، أي: إذا أخر طواف الإفاضة إلى اليوم الحادي عشر لزمه دم .

**أدلة من يرى جواز الطواف بعد منتصف ليلة النحر:**

استدل من قال بصحة طواف الإفاضة بعد نصف ليلة النحر بأدلة منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَيَطُوفُنَا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٣)</sup>، وإذا طاف في أي وقت صح طوافه .

٢- يصح طواف الإفاضة بعد نصف الليل؛ قياساً على الرمي في إبتداء وقته.

٣- ما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أرسل بأمر سلمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر، ثم مضت فأفاضت .<sup>(٤)</sup>

٤- أذن رسول الله ﷺ لسودة ليلة المزدلفة بالدفع بليل إلى منى.<sup>(٥)</sup>

٥- أن رسول الله ﷺ سئل عما دبح قبل أن يرمي فقال: «إرم

---

(١) حاشية على كفاية الطالب الرباني ٤١٣/١، أضواء البيان ٢١٥/٥، ٢١٦، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٤١/٢ .

(٢) حاشية على كفاية الطالب الرباني ٤١٣/١ .

(٣) سورة الحج، من الآية ٢٩ .

(٤) مختصر سنن أبي داود ٤٠٤/٢، ٤٠٥، قال البيهقي: (هذا إسناد صحيح، لا غبار عليه). قال ابن القيم: (قد

أنكر الإمام أحمد هذا الحديث وضعفه) ص ٤٠٥، المرجع السابق .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ٣٩، ٣٨/٩ .

**ولا حرج»، قال: فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قُدِّم، ولا أُخِّر، إلا قال: «افعل ولا حرج»<sup>(١)</sup>. وجه الاستدلال من هذا الحديث: أنه ينفي توقيت آخره، و ينفي وجوب الدم بالتأخير، ولأنه لو توقت آخره لسقط بمضي آخره كالوقوف بعرفة فلما لم يسقط دل أنه لم يوقت .**  
**أدلة من يرى أن طواف الإفاضة لا يصح قبل يوم النحر:**  
**استدلوا بأدلة منها:**

- ١- أن النبي ﷺ طاف طواف الإفاضة يوم النحر، بعدما رمى ونحر، كما ثبت ذلك في حديث جابر<sup>(٢)</sup>، قد قال: «خذوا عني مناسككم».
- ٢- ليلة النحر وقت ركن الوقوف بعرفة، فالوقت الواحد لا يكون وقتا لركنين، فلا يصح أن يكون وقتا لطواف الإفاضة .
- ٣- طواف الإفاضة مؤقت بأيام النحر عند أبي حنيفة، فإذا أخره عنها فقد ترك الواجب، فأوجب ذلك نقصانا فيه، فيجب جبره بالدم، والدليل على أن طواف الإفاضة وقته أيام النحر قوله تعالى ﴿... فَكُلُّوا مِنْهَا﴾<sup>(٣)</sup> ثم قال: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٤)</sup> فكان وقتها واحداً؛ لأن الله تعالى عطف الطواف على الذبح .

(١) المرجع السابق ٥٤/٩ .

(٢) صحيح مسلم ٨ / ١٩٤ .

(٣) سورة الحج، من الآية ٢٨ .

(٤) سورة الحج، من الآية ٢٩ .

**والراجح عندي: - والله أعلم -** أن طواف الإفاضة أول وقته الثلث الأخير ليلة يوم العيد بعد غياب القمر؛ لثبوت إذن الرسول ﷺ لضعفة أهله وبعض نسائه بالانصراف من مزدلفة، ولحديث أم سلمة وفيه: «**ثم مضت فأفاضت**». ولكن الأفضل لوقته بعد طلوع الشمس، وأما آخره فلا حد له، وأما إيجاب الدم فالأصل عدمه حتى يرد الشرع به. والله أعلم .

### ثالثا : حكم طواف الوداع:

المغادر لمكة المكرمة لا يخرج عن أن يكون أحد ثلاثة:

- ١ - أن يغادرها بعد أداء مناسك الحج .
- ٢ - أن يغادرها بعد أداء مناسك العمرة .
- ٣ - أن يغادرها من لم يكن حاجا ولا معتمرا.

وقد اختلف العلماء في ذلك :

فمنهم من يقول: طواف الوداع واجب مستقل يجب على كل خارج من مكة، ومنهم من قال: يجب على الحاج دون المعتمر، فقال أكثر أهل العلم: (طواف الوداع في الحج واجب يجب بتركه دم)، وممن قال بهذا القول: الحسن البصري، والحكم، وحماد، والثوري وإسحاق وأبو ثور<sup>(١)</sup> وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> وأصح القولين عند الشافعية، وهو المذهب<sup>(٣)</sup>، وأحمد

---

(١) المجموع ٢٨٤/٨ .

(٢) بدائع الصنائع ١١٣١/٣ .

(٣) المجموع ٢٨٤، ٢٥٤/٨ .

ابن حنبل<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: طواف الوداع سنة لا شيء في تركه<sup>(٢)</sup>، وهو القول الثاني عند الشافعية<sup>(٣)</sup>، وبه قال داود وابن المنذر<sup>(٤)</sup>.

أما إذا غادر مكة من فرغ من مناسك العمرة فقد اختلف العلماء في حكم طواف الوداع عليه .

فقال الجمهور من العلماء، وهم الحنفية<sup>(٥)</sup> والمالكية<sup>(٦)</sup>، وقول للشافعية<sup>(٧)</sup>. وأحد القولين عند الحنابلة<sup>(٨)</sup>: (طواف الوداع للمعتمر مستحب، وليس واجبا، فمن فعله فقد أحسن، ومن تركه لاشيء عليه) . وقال بعض العلماء من الشافعية<sup>(٩)</sup> والحنابلة<sup>(١٠)</sup> بوجوب طواف الوداع على المعتمر. وهؤلاء العلماء هم الذين قالوا: (إن طواف الوداع نسك مستقل يجب على كل من أراد الخروج من مكة: حاجا، أو معتمرا، أو غير حاج

(١) المغني والشرح الكبير ٤٦٩/٣، كشف القناع ٥١٣/٢ .

(٢) المدونة ٥٠١/١، المنتقى للباجي ٢٩٤/٢، أضواء البيان ٢١٤/٥ .

(٣) المجموع ٢٥٤/٨ . قال: وهو ضعيف غريب (وأقول أن بعض كتب الحنفية مثل بدائع الصنائع ١١٣١/٣، فتح القدير ٥٠٣/٢ يذكرون للشافعية قولاً واحداً وهو سنة، مع أنه القول الضعيف، ولكن ربما لم يصل إليهم إلا هذا القول).

(٤) المجموع ٢٨٤/٨ .

(٥) حاشية ابن عابدين ٥٢٥/٢ .

(٦) مواهب الجليل ١٣٧/٣ .

(٧) مغني المحتاج ٥١١/١ .

(٨) حاشية ابن قاسم على الروض المربع ٢٠٣/٤ .

(٩) نهاية المحتاج ٣٠٦، ٣٠٧، مغني المحتاج ٥١٢/١ .

(١٠) الروض الندي ص ١٩٢، حاشية ابن قاسم على الروض المربع ٢٠٣/٤ .

ولا معتمر؛ لأن طواف الوداع ليس من مناسك الحج والعمرة).

أما المرأة الحائض والنفساء فقد ذهب العلماء كافة إلى سقوط طواف الوداع عنهما في حج أو عمرة أو غيرهما. وقد حكى ابن المنذر عن عمر وابن عمر، وزيد بن ثابت، رضي الله عنهم أنهم أمروا الحائض والنفساء بالانتظار في مكة حتى تطهر ثم تطوف للوداع<sup>(١)</sup>. وقد استدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها أن صفية بنت حيي زوج النبي حاضت فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «أحابتنا هي؟» قالوا: إنها قد أفاضت، قال: «فلا إذا»<sup>(٢)</sup> وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «رخص للحائض أن تنفرا إذا أفاضت»<sup>(٣)</sup>.

فهذان الحديثان يدلان على سقوط طواف الوداع عن الحائض، وهذا يرد على من أزمها البقاء حتى تطهر ثم تطوف للوداع.

وقد استدل من أوجب طواف الوداع في الحج بمايلي:

١ - مارواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن الحائض»<sup>(٤)</sup>.

٢ - مارواه ابن عباس أيضا قال: كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال رسول الله ﷺ: «لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» قال

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٧٩/٩.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٥٨٦/٣ - حديث رقم (١٧٥٧)

(٣) المرجع السابق، حديث رقم (١٧٦٠)

(٤) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٥٨٥/٣ - حديث رقم (١٧٥٥) باب (١٤٤)

زهير: (ينصرفون كل وجه، ولم يقل: في) (١).

فهذا الحديث بروايته يدل على وجوب طواف الوداع للأمر به، والأمر يدل على الوجوب، وزاد الوجوب تأكيداً استثناء الحائض من الإتيان به؛ لأن الاستثناء لا يكون إلا من أمر مؤكد.

**أدلة من لم ير طواف الوداع واجبا:**

استدل بما يلي:

١ - ثبت أن النبي ﷺ رخص للحائض في ترك طواف الوداع، ولم يوجب عليها دماً، وهذا دليل على عدم وجوب طواف الوداع؛ لأنه لو كان واجبا لأمرها بجبره بدم، ولكنه لم يأمرها بشيء، فدل ذلك على أنه سنة ولا شيء على من تركه.

٢ - قياساً على طواف القدوم، فإن طواف القدوم، وطواف الوداع يأتي بهما الأفقي دون المكي، وما هو من الواجبات فالأفقي والمكي فيه سواء، فدل سقوط طواف الوداع عن المكي أنه سنة، وليس واجبا ولا شيء على من تركه.

أما من قال بوجوب طواف الوداع على كل خارج من مكة: حاجاً، أو معتمراً، أو غيرهما فقد استدل بعمومات الأحاديث السابقة عن ابن عباس. ويظهر لي أن هذا القول فيه حرج ومشقة لوالزمنا كل خارج من مكة بطواف الوداع. لكن عموم الأحاديث مخصص بحج أو عمرة، والله أعلم.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٧٩/٩.

## الترجيح

والذى يترجح عندي هو: القول بأن طواف الوداع واجب في الحج لقوة أدلة من قال بذلك، فإنه قد اجتمع فيه ثلاثة أمور تدل على وجوبه: **أولها:** أنه مأمور به بقول ابن عباس رضي الله عنهما: (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت)، وهذا الحديث له حكم الرفع، وهو حديث صحيح متفق عليه، يدل على أمر النبي ﷺ بطواف الوداع.

**ثانيها:** أنه منهي عن تركه في حديث النبي ﷺ: «... لا ينفرون». وهو دليل على منع الخروج من مكة دون وداع، وهو ظاهر في وجوب طواف الوداع؛ لقوله ﷺ: «وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه» (١).

**ثالثها:** أنه رخص للحائض ونحوها في تركه، ولا تكون الرخصة إلا مقابل عزمه، فدل ذلك على وجوبه، وإن لم يطف للوداع جبره بدم كواجبات الحج الأخرى.

أما قياس طواف الوداع على طواف القدوم في إتيان الأفقي بهما دون المكي فهو قياس مع الفارق؛ لأن المكي والأفقي سواء في واجبات الحج إذا كانت العلة مشتركة، وههنا ليست العلة مشتركة؛ لأن علة هذا الطواف التوديع للخارج من مكة وهو: الأفقي، وليست هذه العلة موجودة في المكي فافترقا.

وأما الاستدلال بترخيص النبي ﷺ للحائض على عدم وجوبه فهو استدلال

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠١/٩ .

في غير محله، بل أنه يدل على الوجوب، كما ورد به منطوق النص صريحاً.

أما طواف الوداع للعمرة فالأحوط والأولى أن يؤتى به ولا ينبغي التساهل فيه والتقليل من شأنه، خروجاً من خلاف من أوجبه، لكن إن منعه زحام شديد؛ كزحام ليلة سبع وعشرين من رمضان أو كان له عذر ظاهر فلا شيء عليه؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أمر به، وإنما الأحاديث التي وردت بالأمر به في الحج، والعمرة تخالف الحج في الأركان والواجبات. ولم يُعرف أن رسول الله ﷺ أوجب طواف الوداع في عُمَرِه التي اعتمرها.

ويُرد على الذين ألزموا الحائض المقام في مكة حتى تطهر ثم تطوف للوداع بما ورد من أحاديث تقدمت لا تلزم الحائض بطواف الوداع، وإذا ثبت إلزامهم لها بالبقاء حتى تطوف للوداع فيظهر لي أنهم استحبوا بقاءها ولم يروه ملزماً؛ لأن حديث عائشة رضي الله عنها المتقدم نص في محل النزاع، ولا اجتهاد مع وجود نص. وقد ذكر ابن حجر رحمه الله نقلاً عن ابن المنذر ثبوت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك، قال ابن حجر: (وبقي عمر فخالفناه؛ لثبوت حديث عائشة) (١).

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٣/ ٥٨٧.



## الفصل الثاني

### شروط الطواف<sup>(١)</sup>

الشرط الأول: النية<sup>(٢)</sup> في الطواف .

لا خلاف بين العلماء رحمهم الله تعالى أن النية شرط في الطواف، إن كان في غير حج أو عمرة<sup>(٣)</sup> كسائر العبادات الأخرى، من صوم وصلاة ونحوها فلا تصح بدون نية .

أما إن كان الطواف في حج أو عمرة، فقد اختلف الفقهاء في اشتراط النية فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها شرط مطلقا .

القول الثاني: أنها ليست بشرط مطلقا .

القول الثالث: فصّل فقال: (إن ما كان من أمور الحج محتاجا إلى فعل

كالطواف، والسعي، والرمي فتشترط فيه النية، وما كان محتاجا إلى لبث فقط كالوقوف بعرفة فلا تشترط له النية)

---

(١) الشرط لغة: العلامة، سمي شرطا؛ لأنه علامة على المشروط، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ أي: علاماتها .

الشرط شرعا: ما لا يصح المشروط مع عدمه، وهو ما توقف عليه وجود الشيء ولم يكن من حقيقته (خارج الماهية) كاشتراط دخول الوقت للصلاة فلا تصح الصلاة قبل دخول وقتها. أما الركن فهو الجانب الأقوى، وهو: ما كان من حقيقة الشيء، فالركن كالركوع والسجود في الصلاة، والشرط مثل استقبال القبلة في الصلاة، فالشرط يلزم استصحابه في الماهية من أولها إلى آخرها، والركن ينقضي ويأتي غيره .

(٢) النية لغة : القصد ، وهو عزم القلب على الشيء. والنية شرعا: العزم على فعل عبادة معينه تقربا إلى الله تعالى.

(٣) المجموع ١٦/٨ ، النيات في العبادات ص ٣٤٢ ( رسالة دكتوراه للدكتور عمر سليمان الأشقر).

**فالقول الأول:** قال به جمهور العلماء، ومنهم الحنابلة<sup>(١)</sup>، وإسحاق وأبو ثور، وابن القاسم المالكي، وابن المنذر<sup>(٢)</sup>، ووجه عند الشافعية<sup>(٣)</sup> فقالوا: (لا يصح الطواف إلا بنية؛ لأنه عبادة تتعلق بالبيت، فاشتترط لها النية . ولأنه صلاة كما ورد في الحديث: «الطواف بالبيت صلاة»<sup>(٤)</sup> والصلاة لا تصح بدون نية .

**والقول الثاني:** قال به أبو حنيفة<sup>(٥)</sup>، ومالك<sup>(٦)</sup>، والثوري<sup>(٧)</sup>، والقول الأصح عند الشافعية<sup>(٨)</sup>، فقالوا: (لا تشترط النية)، واستدلوا بقولهم: أن نية النسك حجا أو عمرة، تشمل جميع أفعاله، فسائر أعمال الحج: مثل الوقوف بعرفة، والمبيت بمزدلفة، والرمي لا تفتقر إلى نية؛ لأن نية الحج تكفي فيها، فكذا الطواف، ولأن نية العبادة تشمل جميع أجزائها، فكما لا يحتاج كل ركوع، وسجود من الصلاة إلى نية خاصة لشمول نية الصلاة لجميع ذلك، فكذا لا تحتاج أفعال الحج لنية تخص كل واحد منها لشمول نية الحج لجميعها.

**والقول الثالث:** الذي قال بالتفصيل، فما يحتاج من أعمال الحج إلى

(١) كشف القناع ٤٨٥/٢ ، غاية المنتهى ٤٢٦/١ ، الشرح الكبير مع المغني ٣٩٨/٣ .

(٢) المجموع ١٨/٨ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) سنن الدارمي ٤٤/٢ ، سنن النسائي ٢٢٢/٥ .

(٥) تبين الحقائق ٣٧/٢ ، بدائع الصنائع ١١٠١/٣ (أصل النية شرط دون التعيين).

(٦) مواهب الجليل ٨٨/٣ ، ٨٩ .

(٧) المجموع ١٨/٨ .

(٨) المرجع السابق ٢٠/٨ .

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

لبث لا يحتاج إلى نية، وما يحتاج إلى فعل يفتقر إلى نية، قال به أبو علي ابن أبي هريرة من الشافعية (١)، ولم يذكره دليلاً.

والراجع عندي من هذه الأقوال الثلاثة: أولها وهو اشتراط النية مطلقاً، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (٢)، فهذه الآية دليل على وجوب النية في العبادات، فإن الإخلاص من عمل القلب، وهو الذي يراد به وجه الله تعالى لا غيره (٣)، ولما ورد في الحديث الصحيح «الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى» (٤) فهذا الحديث يدل على أن الأعمال الشرعية معتبرة بالنية، والطواف منها .

وللأدلة التي ذكرها من اشترط النية مطلقاً، أما ما استدل به من لم يشترط النية، قياساً على بقية أعمال المناسك فيبدو لي أنه قياس غير صحيح؛ لأن الطواف يختلف عن بقية أعمال الحج الأخرى لجواز تكراره، ولأنه يشتمل على أفعال وأقوال، وكذلك قياس الطواف على الركوع والسجود في الصلاة لا يصح لأن الصلاة فعل متصل بدون انقطاع، بخلاف الطواف في الحج فإنه ينفصل عن أعمال الحج زمناً طويلاً فلا يقاس المنفصل على المتصل مع أن هذه القياسات معارضة بالنصوص المتقدمة فصح يقينا اشتراط النية لكل طواف في الحج أو العمرة أو غيرهما - والله أعلم .

---

(١) المجموع ١٧/٨ .

(٢) سورة البينة، من الآية ٥ .

(٣) تفسير القرطبي ١٠/٧٢٣٤ .

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ١/١٣٥ .

## الشرط الثاني: الطهارة<sup>(١)</sup> للطواف

اختلف العلماء في لزوم الطهارة للطواف، وكان خلافهم على ثلاثة آراء كما يلي:

الرأي الأول: يقول: إن الطهارة - من الحدث الأصغر، والأكبر، والنجاسة - شرط لصحة الطواف: فمن طاف محدثاً لا يجزئه طوافه، ولا يعتد به، سواء كان طوافه ركناً، أو واجباً، أو نافلاً. قال بهذا القول أكثر العلماء، قال النووي: (حكاه الماوردي عن جمهور العلماء، حكاه ابن المنذر عن عامة العلماء في طهارة الحدث)<sup>(٢)</sup>.

ومن قال بهذا: الإمام مالك وأصحابه<sup>(٣)</sup> والإمام الشافعي وأصحابه<sup>(٤)</sup>، والقول المشهور في مذهب الإمام أحمد، وبه قال أكثر أصحابه، واقتصر عليه كثير منهم<sup>(٥)</sup> قال المرداوي: (وهو الصحيح من مذهب الإمام أحمد، وعليه الأصحاب)<sup>(٦)</sup> وخص ابن حزم اشتراط الطهارة للمرأة الحائض<sup>(٧)</sup>.

(١) الطهارة لغة: النظافة والتزاهة عن الأقدار والأوساخ. وهي شرعا: النظافة عن حدث، أو خبث. فالطهارة صفة اعتبارية قدرها الشارع شرطا لصحة الصلاة من النجاسة - كالدّم والبول - أو من الحدث الأصغر أو الأكبر.

(٢) المجموع ١٧/٨.

(٣) المدونة ٤٠٣/١، مواهب الجليل من أدلة خليل ١٥٥/٢، شرح الزرقاني على الموطأ ٣١٣/٢، أضواء البيان ٢٠٢/٥.

(٤) نهاية المحتاج ٢٦٩/٣، حاشية الشرقاوي ٤٧٠/١، حاشية الجمل ٤٧٠/٢، المجموع ١٧/٨.

(٥) كشف القناع ٤٨٥/٢، غاية المنتهى ص (٤٢٦) الروض الندي ص (١٨٤)، المغني والشرح الكبير ٣٩٠/٣.

(٦) الإنصاف ١٦/٤.

(٧) المحلى ٢٥٦/٧ قال: (الطواف بالبيت على غير طهارة جائز إلا على الحائض فقط).

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

فعلى هذا القول: الطهارة من الحدث الأصغر، والأكبر، والنجاسة في البدن، والثوب، والمطاف شرط لصحة الطواف، فلو طاف محدثاً أو عليه جنابة، أو في بدنه، أو ثوبه، أو مطافه نجاسة لم يصح طوافه .

**والرأي الثاني: يقول: إن الطهارة للطواف واجبة، يجبر تركها بدم على تفصيل في الدم الواجب.**

وإليه ذهب الإمام أبو حنيفة وأكثر أصحابه،<sup>(١)</sup> ورواية عن الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>، ونصرها ابن تيمية وتلميذه ابن القيم<sup>(٣)</sup>.

فعلى هذا القول عند أبي حنيفة وأصحابه: لو طاف جنباً، أو محدثاً، أو عليه نجاسة صح طوافه وجبره بدم، إن لم يستطع أن يتطهر ويعيد مادام موجوداً في مكة؛ لأن إعادة الطواف جبرله بجنسه، وجبر الشيء بجنسه أولى؛ لأن الجبر فيه أتم وإن لم يتمكن من إعادة الطواف حتى رجع إلى أهله لزمه جبران النقص فإن كان الطواف تطوعاً فعليه صدقة.<sup>(٤)</sup>

وخالف السرخسي في ذلك، وقال: (ليس لطواف التحية محدثاً، ولا جنباً شيء)<sup>(٥)</sup>.

أما إن كان الطواف ركناً، أو واجباً فعليه شاة إذا طاف وهو محدث، وإن طاف وهو جنب فعليه بدنة؛ لأن الجنابة أغلظ من الحدث فيجب

---

(١) بدائع الصنائع ١٠٩٩/٣، فتح القدير ٤٩/٣، المبسوط ٣٤/٤ .

(٢) المقنع ٤٤٥/١، المغني والشرح الكبير ٣٩٠/٣، حاشية ابن قاسم على الروض المربع ١٠٩/٤ .

(٣) فتاوى ابن تيمية ١٢٣/٢٦، أعلام الموقعين ٣١/٣، ٣٦، ٢٦، ٢٧ .

(٤) الصدقة هي: أن يطعم بدلاً من كل شوط مسكيناً نصف صاع من بر أو قيمته إلى أن يبلغ ذلك قيمة شاة فهو بالخيار بين الذبح والصدقة بالبر .

(٥) بدائع الصنائع ١٠٩٩/٣، فتح القدير ٤٩/٣، المبسوط ٣٤/٤ .

جبرانها بالبدنة إظهارا للتفاوت (١) .

وعند الإمام أحمد على هذا القول: (أنه إذا طاف على غير طهارة فإن طوافه يصح و يجزئه بدم)، ورواية أخرى عنه: (يصح من ناس للحدث ومعدور فقط وعنه يصح من الحائض و تجزئه بدم) (٢) .

الرأي الثالث: ويرى أن الطهارة للطواف سنة\*. وإليه ذهب الإمام أحمد في قول (٣)، وبعض أصحاب أبي حنيفة (٤) في النجاسة الحقيقية لا الحكمية (٥). وهو اختيار ابن تيمية في أن الطهارة من الحدث لا تشترط في الطواف، ولا تجب ولكن تستحب فيه الطهارة الصغرى (٦).

وقد استدل من قال باشتراط الطهارة للطواف بأدلة كثيرة كلها تدور على الأسس التالية:

- ١- فعل الرسول ﷺ للطهارة من أجل الطواف .
- ٢- نهى الرسول ﷺ الحائض عن الطواف مع تجويزه لها أن تباشر بقية مناسك الحج .

(١) بدائع الصنائع ١٠٩٩/٣ .

(٢) الإنصاف ١٦/٤، المقنع ٤٤٥/١، إعلام الموقعين ٣٣/٣، فتاوى ابن تيمية ١٢٣/٢٦ .

\* تنبيه : الخلاف بين أصحاب أبي حنيفة في الوجوب والسنة لفظي؛ لأنهم جميعا يقولون بوجوب الدم .

(٣) فتاوى ابن تيمية ٢٦/٢١٤ (الطهارة للطواف دائمة بين أن تكون واجبة، وبين أن تكون سنة، وهما قولان للسلف، وهما قولان في مذهب أحمد وغيره) .

(٤) فتح القدير ٩٩/٣، بدائع الصنائع ١٠٩٩/٣ .

(٥) النجاسة الحقيقية: هي ما كان ظاهرا على ثوب أو بدن أو مكان . النجاسة الحكمية: هي الحدث الأكبر والأصغر .

(٦) فتاوى ابن تيمية ١٩٩/٢٦ .

٣- إلحاق الطواف بالصلاة ، وتشبيهه بها .

٤- كون الطواف عبادة متعلقة بالبيت .

وفيما يلي نذكر بعض الأدلة من الكتاب والسنة، والقياس:

١- استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَطَهَّرَتْنِي لِلطَّائِفِينَ﴾<sup>(١)</sup> فإن الآية تدل في الجملة على الأمر بالطهارة للطائفين.

٢- حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم مكة أنه توضأ، ثم طاف بالبيت)<sup>(٢)</sup> .

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ توضأ ثم طاف، وقد قال في الحج: «لتأخذوا مناسككم»<sup>(٣)</sup> وهذا أمر يدل على الوجوب، فلما توضأ للطواف، لزمنا أن نأخذ عنه الوضوء للطواف امتثالا لأمره، ولأن فعله في الطواف بيان و تفصيل لما أجمل في قوله تعالى: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٤)</sup> وقد تقرر في الأصول: أن فعل النبي ﷺ إذا كان لبيان نص من كتاب الله، فهو على اللزوم والتحتم<sup>(٥)</sup> فدل ذلك على اشتراط الطهارة للطواف؛ لأن النبي ﷺ يئنه بفعله وقال: «خذوا عني مناسككم»، ومن فعله الذي يئنه: الوضوء للطواف، ولم يرد دليل يخالف ذلك فثبت أن الطهارة للطواف شرط .

(١) سورة الحج، من الآية ٢٦ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٩٦/٣، صحيح مسلم بشرح النووي ٢٢٠/٨ .

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ٤٥/٩ .

(٤) سورة الحج، الآية ٢٩ .

(٥) أضواء البيان ٢٠٢/٥، ٣٠٣ .

٣ - عن عائشة قالت: خرجنا مع النبي ﷺ لا نذكر إلا الحج فلما جئنا سرف طمئت، فدخل علي النبي ﷺ و أنا أبكي، فقال: «ما يبكيك؟» قلت: لوددت والله أنني لم أحج العام . قال: «لعلك نفست؟» قلت: نعم . قال: «فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم، فافعلي ما يفعل الحاج، غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري»<sup>(١)</sup>، وفي رواية مسلم: «ألا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي»<sup>(٢)</sup>. هذا الحديث ظاهر في نهى الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل؛ لأن النهي في العبادات يقتضي الفساد، وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته، وفي معنى الحائض: الجنب والمحدث، وهو قول الجمهور، ذكره ابن حجر<sup>(٣)</sup>، وذكره الزرقاني في شرحه على الموطأ نصاً<sup>(٤)</sup> قال النووي: (فيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض، وهذا مجمع عليه لكن اختلفوا في علته على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف<sup>(٥)</sup>).

٤ - عن عائشة أن صفية حاضت فقال رسول الله ﷺ: «وانها لحابستنا» فقالوا: يارسول الله، قد زارت يوم النحر . قال: «فلتنفر معكم»<sup>(٦)</sup> وهذا دليل يعضد حديث عائشة، ويدل على أن الحائض تنتظر حتى تطهر ثم تطوف، وهذا يدل على اشتراط الطهارة .

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٣/٥٠٤، ١/٤٠٧، كتاب الحيض حديث رقم (٣٠٥) .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٤٧/٨ .

(٣) فتح الباري ٣/٥٠٥ .

(٤) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٣١٣/٢ .

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم ١٤٧/٨ .

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ٨١/٨ .



٥ - روى الترمذي في جامعه: عن طاوس عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه، فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير»، قال الترمذي: (روي مرفوعاً وموقوفاً) <sup>(١)</sup> وقال الزيلعي في نصب الراية: (رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک، وسكت عنه، وأخرجه الترمذي، وعن الحاكم رواه البيهقي، وقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في [الإمام]: (روي مرفوعاً وموقوفاً) <sup>(٢)</sup> وقال ابن حجر في [التلخيص الحبير]: (صححه ابن السكن، وابن خزيمة، وابن حبان). <sup>(٣)</sup>

وله طريق أخرى مرفوعة أخرجه الحاكم عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال: قال الله لنبيه: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾، فالطواف مثل الصلاة، وقد قال رسول الله ﷺ: «الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق، فمن نطق، فلا ينطق إلا بخير» وصحح اسناده، وهو كما قال فإنهم ثقات. <sup>(٤)</sup>

وروى النسائي وأحمد من طريق ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن رجل أدرك النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: «الطواف صلاة، فإذا طفتم فاقبلوا الكلام» وهذه الرواية صحيحة، وهي تعضد رواية عطاء بن السائب وهو الأول عند الترمذي، و ترجح الرواية المرفوعة، والظاهر أن المبهمة

(١) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ٢٣/٤ .

(٢) نصب الراية ٥٧/٣

(٣) التلخيص الحبير بمحاشية المجموع ٩٦/٢ .

(٤) التلخيص الحبير بمحاشية المجموع ٩٩/٢ .

فيها هو ابن عباس، وعلى تقدير أن يكون غيره فلا يضر ابهام الصحابة. (١)  
رواه الطبراني في [معجمه الوسيط] عن طاوس عن ابن عمر: لا أعلمه إلا عن  
النبي عليه الصلاة والسلام قال: «الطواف صلاة، فأقلوا فيه الكلام» (٢)  
فدللت هذه الروايات على أن الطهارة شرط لصحة الطواف لأن (الطواف  
صلاة) يدل على أنه يشترط في الطواف ما يشترط في الصلاة، إلا ما أخرجه  
دليل خاص، كالمشي في الطواف، والانحراف عن القبلة، والكلام ونحوها .

قال النووي: (الصحيح أنه موقوف على ابن عباس، وتحصل منه  
الدلالة أيضا، لأنه قول صحابي اشتهر، ولم يخالفه أحد من الصحابة فكان  
حجة، وقول الصحابي حجة أيضا عند أبي حنيفة) (٣) .

٦ - الطواف عبادة متعلقة بالبيت، فكانت الطهارة، شرطا لها  
كالصلاة.

وقد استدل من لم يشترط الطهارة بأدلة من الكتاب الكريم، والسنة  
والقياس، وفتاوى بعض علماء السلف . وهي كما يلي:

أولا : من القرآن الكريم:

١ - قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (٤). وجه الاستدلال  
من هذه الآية كما قرره علماء الحنفية: أن الله تعالى أمر بالطواف نصا،

(١) التلخيص الخبير بمحاشية المجموع ١٠٠/٢ .

(٢) نصب الراية ٥٨/٣ .

(٣) المجموع ١٨/٨ .

(٤) سورة الحج، من الآية (٢٩)

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

وهو: الدوران حول الكعبة من غير قيد الطهارة، وذلك يتحقق من المحدث والطاهر فاشتراط الطهارة يكون زيادة على النص، ومثل هذه الزيادة لا تثبت بخبر الواحد، ولا بالقياس، ولا تجوز الزيادة على النص بخبر الواحد؛ لأنها نسخ له. (١)

### ثانيا : من السنة والآثار:

١ - مارواه سعيد بن منصور: حدثنا أبو عوانه، عن أبي بشر عن عطاء قال: حاضت امرأة وهي تطوف مع أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فأتمت بها عائشة سنة طوافها . وهذا يدل على أن عائشة لم تشترط الطهارة للطواف، والناس إنما تلقوا منع الحائض من الطواف من حديث عائشة (٢).

٢ - مارواه أحمد بن حنبل: حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة قال: (سألت حمادا ومنصورا عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يروا به بأسا) (٣).

### ثالثا : القياس:

قياسا على أركان الحج وواجباته فإنها لا تشترط لها الطهارة، فكذا الطواف لا تشترط له الطهارة

### رابعا: فتاوى بعض السلف:

١ - أفتى عطاء بأن المرأة إذا حاضت في أثناء الطواف فإنها تتم طوافها.

---

(١) المبسوط ٣٤/٤، فتح القدير ٤٩/٣، ٥٠ .

(٢) إعلام الموقعين ٣٣/٣ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨٢/٢٦ .

- وهذا يدل على أنه لم يشترط الطهارة لصحة الطواف<sup>(١)</sup>.
- ٢- روي عن عطاء: (إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعداً، ثم حاضت، أجزأ الطواف)<sup>(٢)</sup>.
- ٣- قال ابن أبي شيبة: حدثنا غندر، حدثنا شعبة: (سألت الحكم وحمادا، ومنصوراً، وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة، فلم يروا به بأساً)<sup>(٣)</sup>.

### الجواب عن دليل الحنفية:

- ١- الآية عامة فيجب تخصيصها بما ذكرناه من أدلة .
- ٢- أن الطواف بغير طهارة مكروه عند أبي حنيفة، ولا يجوز حمل الآية على طواف مكروه؛ لأن الله تعالى لا يأمر بالمكروه .
- والجواب عن قياسهم على الوقوف وغيره أن الطهارة ليست واجبة في غير الطواف من أركان الحج فلم تكن شرطاً بخلاف الطواف فإنهم سلموا وجوبها فيه على الراجح عندهم . واعتبار الزيادة على النص نسخاً له قاعدة غير مسلمة على إطلاقها؛ لأن الزيادة لا تعتبر نسخاً إلا إذا أثبتت شيئاً نفاه المتواتر، أو نفت شيئاً أثبتته، أما إن كانت الزيادة زيد فيها شيء لم يتعرض له النص المتواتر، فهي زيادة شيء مسكوت عنه لم ترفع حكماً شرعياً، وإنما رفعت

(١) إعلام الموقعين ٣/٣١ . لم يعقب عليه ابن حجر بتصحيح ولا تضعيف .

(٢) المرجع السابق .

(٣) فتح الباري ٣/٥٠٥ .

البراءة الأصلية التي هي الإباحة العقلية، ورفعها ليس بنسخ<sup>(١)</sup>.

### مناقشة أدلة من يشترط الطهارة:

قول النبي ﷺ: «لا تطوف بالبيت» لا يخرج معناه عن أربعة تقادير:

١- إما أن تكون الحائض ممنوعة من دخول المسجد والطواف لا يكون إلا في المسجد .

٢- وإما أن تكون عبادة الطواف لا تصح مع الحيض كالصلاة .

٣- أو لمجموع الأمرين .

٤- أو لكل واحد من الأمرين، فإن قيل بالمعنى الأول لم يمنع صحة الطواف مع الحيض كما قاله أبو حنيفة ومن وافقه، وكما هو إحدى الروايتين عن أحمد، وعلى هذا فلا يمتنع الإذن لها في دخول المسجد لهذه الحاجة التي تلتحق بالضرورة، و يقيد بها مطلق نهى النبي ﷺ، وليس بأول مطلق قيد بأصول الشريعة وقواعدها وإن قيل بالمعنى الثاني، فغايته أن تكون الطهارة شرطاً من شروط الطواف فإذا عجزت عنها سقط اشتراطها، كما لو انقطع دمها، و تعذر عليها الاغتسال والتيمم فإنها تطوف على حسب حالها ، كما تصلي بغير طهور<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل يجوز أن تكون علة النهي عن طوافها وهي حائض، أن الحائض لا تدخل المسجد، قلنا: هذا فاسد؛ لأنه ﷺ قال: «حتى

(١) أضواء البيان ٥ / ٢١٢ .

(٢) إعلام الموقعين ٢٦/٣

**تغتسلي»** ولم يقل حتى ينقطع دمك وهو ظاهر. ذكره النووي (١).  
مناقشة حديث: **«الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت..»** .

١ - هذا الحديث من جنس قوله: **«لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»** فإباحة الطواف للضرورة لا تنافي تحريمه بذلك النص، كإباحة الصلاة بلا وضوء للضرورة بالتميم، بل وبلا وضوء ولا تيمم للضرورة. (٢)

ويرى ابن تيمية رحمه الله أن الحائض تفعل ما تقدر عليه، ويسقط عنها ما تعجز عنه. قال: (وهذا هو الذي تدل عليه النصوص المتناولة لذلك، والأصول المشابهة له، وليس في ذلك مخالفة للأصول).  
والنصوص التي تدل على وجوب الطهارة، كقوله ﷺ: **«تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»** إنما تدل على الوجوب مطلقاً، كقوله **«إذا أحدث أحدكم فلا يصلي حتى يتوضأ»** وقوله **«لا يطوف بالبيت عريان»**. وأمثال ذلك من النصوص .

وقد علم أن وجوب ذلك جميعه مشروط بالقدرة، كما قال تعالى:  
**﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾** (٣)، وقال ﷺ: **«إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»** .

(١) المجموع ١٨ / ٨

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦ / ٢٠١ .

(٣) سورة التغابن، من الآية ١٦ .

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

٢ - غاية ما في الطهارة أنها شرط في الطواف، و معلوم أن كونها شرطاً في الصلاة، أوكد منها في الطواف، وشروط الصلاة تسقط بالعجز فإنه يجوز للمصلي أن يصلي عريانا، ومع الحدث والنجاسة في صورة المستحاضة ويصلي مع الجنابة، وحدث الحيض مع التيمم، وإذا كانت شروط الصلاة تسقط بالعجز، فسقوط شروط الطواف بالعجز أولى وأحرى .

٣ - أن من قال باشتراط الطهارة للطواف وأوجبها لا معارضة بينه وبين قولنا، فإن قولهم المقصود به حال القدرة، والسعة وقولنا حال الضرورة، والعجز، وهذا القول: لا ينافي نص الشارع، وكلام الأئمة، وغاية المفتي به أنه يقيد مطلق كلام الشارع بقواعد شريعته، وأصولها .

٤ - القياس على طواف الوداع، فكما يسقط طواف الوداع عن الحائض بالنص فكذلك طواف الأفاضة .

قال ابن القيم: (إن القول باشتراط طهارة الحدث للطواف لم يدل عليه نص ولا إجماع، بل فيه النزاع قديما وحديثا) (١) .

قال ابن تيمية: (لم ينقل أحد عن النبي ﷺ أنه أمر الطائفين بالوضوء، ولا باجتنب النجاسة، كما أمر المصلين بالوضوء) (٢) .

حديث «الطواف بالبيت صلاة..» يرد عليه بما يلي:

ناقش ابن تيمية هذا الحديث فقال: (إن الطواف يشبه الصلاة من

---

(١) إعلام الموقعين ٣/ ٣١ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٧٦/ ٢٦ .

بعض الوجوه، وليس كالصلاة من كل الوجوه<sup>(١)</sup>.

فالوضوء للصلاة معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، ومن أنكره فهو كافر. ولم ينقل شيء عن النبي ﷺ في وجوب الوضوء للطواف ومنع الحائض لا يستلزم منع المحدث<sup>(٢)</sup>.

و الإحتجاج بحديث: « الطواف بالبيت صلاة... » على وجوب الطهارة الصغرى للطواف حجة ضعيفة، فإن غايته أن يشبه بالصلاة في بعض الأحكام، وليس المشبه كالمشبه به من كل وجه، وإنما أراد أنه كالصلاة في اجتناب المحظورات التي تحرم خارج الصلاة، فأما ما يطل الصلاة وهو الكلام والأكل والشرب والعمل الكثير، فليس شيء من هذا مبطلا للطواف.. الخ<sup>(٣)</sup>. إلى أن قال: (فمن أوجب له الطهارة الصغرى فلا بد له من دليل شرعي، وما أعلم ما يوجب ذلك...) <sup>(٤)</sup> ثم قال: (...والطواف لا يجب فيه ما يجب في الصلاة، ولا يحرم فيه في ما يحرم في الصلاة، فيبطل أن يكون مثلها)<sup>(٥)</sup>. أو أن يكون التشبيه في الثواب لا في الأحكام.

### مناقشة القياس:

ماذكروا من القياس أن الطواف عبادة متعلقة بالبيت فكانت الطهارة وغيرها شرطاً فيها كالصلاة. هذا قياس فاسد، فإنه يقال: لا نسلم أن

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦/ ٢١٢.

(٢) نفس المرجع ٢٦/ ١٩٤٨٩٣.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٦/ ١٩٨.

(٤) المرجع السابق ٢٦/ ١٩٩.

(٥) نفس المرجع ٢٦/ ٢١٢.



الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

العلة في الأصل كونها متعلقة بالبيت، فالطهارة إنما وجبت لكونها صلاة، سواء تعلقت بالبيت، أو لم تتعلق، فصلاة التطوع في السفر وصلاة الخوف إذا صلى إلى غير القبلة تشترط لها الطهارة، وليست متعلقة بالبيت وأيضا النظر إلى البيت عبادة متعلقة بالبيت، ولا تشترط لها الطهارة، وكذلك الاعتكاف عبادة متعلقة بالمسجد، ولم تكن الطهارة شرطا فيه، فدل ذلك على فساد هذا القياس. لأن القياس الصحيح: ما بين فيه أن المشترك بين الأصل والفرع هو علة الحكم، أو دليل العلة (٢) ولم يوجد في مسألتنا ذلك.

### الترجيح

الراجح - والله أعلم - أن الطهارة شرط لصحة الطواف؛ لأن النبي ﷺ قال: «الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف بالبيت»، وقول النبي ﷺ لزوجته عائشة رضي الله عنها «اصنعي ما يصنع الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت» وكانت رضي الله عنها حائضا. وكما ثبت أن النبي ﷺ لما قيل له عن زوجته صفية رضي الله عنها أنها حاضت، فقال: «أحابتنا هي؟»، ف قيل له: إنها قد أفاضت فقال: «فلا إذا»، وحديث «الطواف بالبيت صلاة».

فترجح بهذه الأدلة وغيرها اشتراط الطهارة للطواف، فلا يصح طواف حول الكعبة إلا بالطهارة إلا إذا وجدت ضرورة، مثل امرأة حاضت أو ولدت ولا يمكنها الانتظار لعدم وجود محرم أو نفقة كافية، ولا يمكنها السفر والعودة بعد الطهر لبعد المكان، أو لقلّة المال، فيجوز لها في

مثل هذه الحال أن تغتسل وتنظف، كما أمر رسول الله ﷺ أسماء بنت عميس أن تغتسل لإحرامها (١) ثم تستنفر (٢) وتطوف على حسب حالها؛ لأن هذا أقصى ما تقدر عليه ويسقط شرط الطهارة بالعجز عنه، كما لو عجز المصلي عن ستر العورة واستقبال القبلة ولقوله تعالى ﴿... فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (٣) وقول النبي ﷺ: «فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (٤) فهذه المرأة لا تستطيع إلا هذا، وقد اتقت الله ما استطاعت فلا يلزمها غير ذلك، أما لو أمكنها أن تقيم بمكة حتى تطهر وتطوف، فإنه لا يجوز لها أن تطوف قبل ذلك . والله أعلم .

أما أدلة من لم يشترط الطهارة للطواف فهي عامة فتخصصها أدلة من اشترط الطهارة، وماروي من آثار تجيز الطواف بدون طهارة فهي اجتهادات إن صحت لا تقاوم الأدلة الصحيحة الصريحة.

أما من فرق بين الحدث الأكبر والأصغر فاشترط الطهارة للطواف في الحدث الأكبر ولم يشترطها في الحدث الأصغر فالقياس الصحيح يرده فإن علة المنع من الطواف واحدة وهي عدم الطهارة في قوله ﷺ: «حتى تطهري» أو «حتى تغتسلي» .

واشترط الطهارة أحوط في الدين وأبرأ للذمة. ومادام أن الطواف

(١) صحيح مسلم مع شرح النووي ١٣٣/٨ .

(٢) معنى تستنفر: تغسل فرجها، ثم تحشوه بقطن وتربطه بخرقه توثق طرفها في شيء آخر تشده على وسطها من بين رجلها.

(٣) سورة التغابن، من الآية ١٦ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٠١/٩ .

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

صلاة كما ثبت بذلك الحديث، فلا يصح من الجنب والمحدث والحائض، فإن الصلاة لا تصح منهم، وإذا لم يشبه الطواف الصلاة في اشتراط الطهارة فبأي شيء يشبهها. والله أعلم.

### الشرط الثالث: ستر العورة

معنى الستر: الستر بفتح السين: التغطية، وبكسرهما ما يستتر به .  
العورة لغة: النقصان، والشيء المستقبح، ومنه كلمة عوراء أي قبيحة.  
العورة اصطلاحاً: سواة (١) الإنسان، وكل ما يستحيا منه (٢).

### حدود العورة:

عورة الرجل والأمة من السرة إلى الركبة عند الجمهور، وبه قال المالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥)، وعند الحنفية (٦): ما تحت السرة، إلى ما تحت الركبة .

أما عورة المرأة الحرة البالغة فكلها عورة إلا وجهها في الصلاة بحيث لا يراها أجنبي، أما إذا كان يراها أجنبي فيجب تغطية الوجه . وبهذا قال الحنابلة (٧).

---

(١) السواة: القبل والدبر، وهي العورة المغلظة

(٢) انظر فيما تقدم: مختار الصحاح ص ٤٦١، حاشية الروض المربع ٤٩٢/١.

(٣) الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ١٩٦/١، ١٩٧ .

(٤) مغني المحتاج ٨٥/١

(٥) حاشية الروض المربع ٤٩٧/١ .

(٦) حاشية ابن عابدين ٤٠٤/١، ٤٠٥ .

(٧) حاشية الروض المربع ٤٩٧/١ .

وقال المالكية (١)، والشافعية (٢): الحرة كلها عورة إلا الوجه والكفان، وقال الحنفية (٣) كلها عورة إلا الوجه والكفان والقدمان. وعند خوف الفتنة يجب عليها تغطية الوجه والكفين عند الفقهاء (٤)، وماعدا الوجه، والكفين والقدمين فهو عورة بالإجماع. (٥) فيجب ستر العورة بما لا يصف بشرتها من سواد، و بياض؛ لأن الستر إنما يحصل بذلك .

### حكم ستر العورة في الطواف:

اتفق جمهور الفقهاء وهم: المالكية (٦) والشافعية (٧) والحنابلة (٨) على أن ستر العورة شرط في الطواف.

وخالف الحنفية (٩) في ذلك، وقالوا: ليس شرطاً ولكنه واجب، فعليه أن يعيد مادام بمكة، وإن لم يعد لزمه دم .

وقد استدل من اشترط ستر العورة لصحة الطواف بما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوْا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ...﴾ (١٠).

(١) الشرح الكبير بهامش الدسوقي ١/١٩٦، ١٩٧.

(٢) مغني المحتاج ١/٨٥ .

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٤٠٤، ٤٠٥.

(٤) المراجع السابقة، مغني المحتاج ٣/١٢٨ .

(٥) حاشية الروض المربع ١/٤٩٧ .

(٦) الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٢/٢٧، مواهب الجليل ٣/٦٤ .

(٧) نهاية المحتاج ٣/٢٦٩ .

(٨) كشاف القناع ٢/٤٨٥ .

(٩) فتح القدير ٣/٥٨، الفقه على المذاهب الأربعة ١/٦٥٧ .

(١٠) سورة الأعراف ، من الآية ٣١ .

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

ومن الزينة التي أمروا بأخذها عند كل مسجد: لبسهم الثياب عند المسجد الحرام للطواف ؛ لأنه هو صورة سبب النزول، فدخولها في حكم الآية قطعي عند الجمهور، فالأمر في الآية: شامل لستر العورة للطواف وهو أمر حتم أوجبه الله مخاطبا به بني آدم، وهو السبب الذي نزل فيه الأمر<sup>(١)</sup> .

٢ - الحديث المتفق عليه «... ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان»<sup>(٢)</sup>. فهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن علة المنع اتصاف الطائف بالعري، وهو دليل على اشتراط ستر العورة .

سبب الحديث:

كما ذكره ابن حجر نقلا عن ابن إسحاق: أن قريشا ابتدعت قبل الفيل أو بعده، أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم، فإن لم يجد طاف عريانا، فإن خالف فطاف بشيابه ألقاها إذا فرغ، ثم لم ينتفع بها، فجاء الإسلام فهدم ذلك كله.<sup>(٣)</sup>

عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة، فتقول: من يعيرني تطوفا<sup>(٤)</sup> تجعله على فرجها وتقول: اليوم يبدو بعضه أو كله فما بدا منه فلا أحله. فنزلت هذه الآية<sup>(٥)</sup>

---

(١) أضواء البيان ٢٠٩/٥، ٢١٠ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٨٣/٣، صحيح مسلم بشرح النووي ١١٦/٩ .

(٣) فتح الباري ٤٨٣/٣ .

(٤) تطوفا: هو ثوب تلبسه المرأة تطوف به . وكان أهل الجاهلية يطوفون عراة ويرمون ثيابهم . النووي على مسلم ١٦٢/١٨ .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٢/١٨ .

﴿... خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ...﴾<sup>(١)</sup>، وثبت عن ابن عباس ما يدل على أنه فسر ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ بلبس الثياب للطواف استنادا لسبب النزول، و تعلق هذا التفسير بسبب النزول له حكم الرفع ، و جماهير علماء التفسير مطبقون على هذا التفسير المتعلق بسبب النزول (٢).

وبهذه الأدلة يظهر واضحا أن ستر العورة شرط لصحة الطواف ، ولأن رسول الله ﷺ، طاف ساترا عورته، ولفضل مكان الطواف وتعظيمه .

#### الشرط الرابع: أن يطوف داخل المسجد حول الكعبة:

وكلما زيد في المسجد صح الطواف فيه، قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن الطواف لا يجزئ خارج المسجد. (٣) فيصح الطواف في ساحات الحرم، والأروقة ومن وراء زمزم، والأعمدة إذا كان هناك زحمة ونحوها، لكن الأولى والأفضل القرب من الكعبة قدر المستطاع للرجال، وكل ما تقدم محل اتفاق بين جميع الفقهاء من اعتبار الطواف داخل المسجد ركنا (٤)، ومن رآه شرطا لصحة الطواف إلا أن علماء المالكية يرون صحة الطواف في الأروقة إذا كان فيه زحمة، فإذا زالت الزحمة أثناء الطواف وجب إكمال الباقي بالقرب من الكعبة، فلو أكمل بعد زوال الزحمة في السقائف، فهل يطالب بإعادة ما فعله بعد زوال الزحمة أو يؤمر بإعادة

(١) سورة الأعراف من الآية (٣١) .

(٢) أضواء البيان ٢١٠/٥، ٢١١ .

(٣) الإجماع لابن المنذر ص ٢٠ .

(٤) المجموع ٣٩/٨، كشف القناع ٤٣٨/٢، فتح القدير ٤٩٤/٢، مواهب الجليل ٧٥/٣، بدائع الصنائع ١١٠٠/٣ .

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

الطواف كله والظاهر الأول . أما إذا طاف في الأروقة خوفاً من الحر والبرد فيعيد مادام بمكة ، وإلا عليه دم<sup>(١)</sup> .

وقد اختلف الفقهاء رحمهم الله في الطواف على سطح المسجد هل يصح أو لا يصح ؟

فمن اعتبر السطح داخلاً في المسجد، وأن هواء البيت له حكم البيت صحح الطواف، ومن لم يعتبره قال: بعدم صحة الطواف عليه، فقال الحنفية<sup>(٢)</sup>، والقول الصحيح عند الشافعية<sup>(٣)</sup> : يجزئ الطواف على سطح المسجد، ولو ارتفع عن سطح الكعبة، و يتوجه الإجزاء عند الحنابلة<sup>(٤)</sup>.

وقد اتفق فقهاء الشافعية على صحة الطواف على سطح المسجد إذا كان البيت أرفع بناء من المسجد<sup>(٥)</sup>، وقال المالكية: لا يجزئ الطواف فوق سطح المسجد<sup>(٦)</sup>. ويظهر - والله أعلم - أن الراجح من أقوال العلماء صحة الطواف في المسجد، مادام أنه محيط بالكعبة، ولم تحجز الجدران بينه وبين الكعبة، لأن الله عز وجل أمر بالطواف بالبيت: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٧)</sup>، والطواف حوله طواف به، فيجوز الطواف في الأروقة للعذر، من

(١) بلغة السالك ٢٧٥/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٩٧/٢ .

(٣) صححه النووي في المجموع ٣٩/٨ .

(٤) كشف القناع ٤٨٣/٢، غاية المنتهى ٤٢٤/١ .

(٥) المجموع ٣٩/٨، حاشية الشرقاوي ٤٦٧/١ قال: لو سعى أو طاف طائراً لا يعتد به لأنه ليس لهوائها حكمها .

(٦) مواهب الجليل ٧٥/٣، شرح الزرقاني على خليل ٣٦٣/٢، بلغة السالك ٢٧٥/١ .

(٧) سورة الحج، من الآية ٢٩ .

زحمة، أو حر، أو برد، أو مطر ونحوها من الأعذار، ويجوز لغير عذر إلا أن فيه كلفة ومشقة لبعد المسانة، وفيه تفويت لفضيلة القرب من الكعبة، وخلافا للسنة .

أما الطواف فوق سطح المسجد يظهر لي جوازه للعذر، قياسا على صحة الصلاة فوق سطح المسجد، وعلى جبل أبي قبيس وغيرها، وهواء البيت حكمه، كما أن مساكن الناس لهوائها حكمها، فكذاك بيت الله، والمقصود بالطواف عبادة الله في هذا المكان، وبناء الكعبة علامة له، وتحديد لموقعه، فلو انهدم بناء الكعبة - نعوذ بالله من ذلك - صح استقبال مكانها والطواف حوله .

فصح بذلك أن الطواف على سطح المسجد طواف بالكعبة مهما ارتفع، لكنه خلاف الأفضل والسنة لأنه بعيد، وكلما قرب من الكعبة كان أفضل .

#### الشرط الخامس: أن يتديء طوافه من الحجر الأسود.

فلو بدأ طوافه من الركن اليماني لم يحسب له حتى يصل إلى الحجر الأسود، ولو بدأ طوافه بعد الحجر الأسود من باب الكعبة مثلاً لم يحسب له حتى يصل إلى الحجر الأسود، فإذا وصله كان ذلك أول طوافه، وبهذا قال جمهور العلماء، واعتبروا البدء من الحجر الأسود شرطاً لصحة الطواف، ومنهم الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن الحسن من الحنفية<sup>(٣)</sup>، قال النووي: (وبه قال جمهور العلماء، وهذا مذهب عطاء، ومالك، وإسحاق،

(١) المجموع ٢٩/٨، نهاية المحتاج ٢٦٩/٣، الأم ١٤٥/٢ .

(٢) كشف القناع ٤٨٥/٢ .

(٣) شرح فتح القدير ٤٩٥/٢ .



وابن المنذر<sup>(١)</sup> وقد استدلوا بما يلي:

- ١- فعل الرسول ﷺ فإنه حينما بدأ طوافه ابتداءً من الحجر الأسود .
- ٢- رُوي أن إبراهيم عليه السلام لما انتهى في البناء إلى مكان الحجر قال لإسماعيل عليه السلام: (اتنني بحجر أجعله علامة لابتداء الطواف)<sup>(٢)</sup> .
- ٣- قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: (لا اختلاف أن حد مدخل الطواف من الحجر الأسود، وأن إكمال الطواف إليه).

وخالف الحنفية<sup>(٣)</sup> في اشتراط البدء من الحجر الأسود فقالوا: (هو سنة في ظاهر الرواية)، ورجح ابن الهمام الوجوب<sup>(٤)</sup> وهو قول المالكية<sup>(٥)</sup> للمواظبة المستمرة من رسول الله ﷺ .

وقد اختلف الفقهاء الذين اشترطوا لصحة الطواف البدء من الحجر الأسود في محاذاة الطائف للحجر الأسود والبدء من أمامه موازيا له. فمنهم من قال: يشترط أن يبدأ من الحجر محاذيا له بجميع بدنه، فلو حاذاه ببعض بدنه وكان بعض بدنه الآخر مجاوزاً إلى جهة باب الكعبة فإن الشوط الأول غير مجزئ، وقال آخرون منهم: يجزئه إذا استقبله ببعض بدنه. وممن اشترط محاذاة جميع البدن للحجر الأسود في بدء الطواف الحنابلة<sup>(٦)</sup> وأصح القولين عند

(١) المجموع ٢٩/٨ .

(٢) بدائع الصنائع ١١٠٦/٣ .

(٣) فتح القدير ٤٩٥/٢ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) مواهب الجليل ٦٤/٣، ٦٧، حاشية الدسوقي ٢٧/٢ .

(٦) المغني ٢١٥/٥ .

الشافعية<sup>(١)</sup>، واستدلوا بقولهم: (بأن ماوجب فيه محاذاة البيت، و جبت محاذاته بجميع البدن كالاستقبال في الصلاة، ولأن النبي ﷺ استقبل الحجر و استلمه، وظاهر هذا أنه استقبله بجميع بدنه ولأن الطواف على البدن كله، لا على بعض البدن دون بعض، فلم يصح طوافه إلا إذا حاذى الركن ببذنه كله. والذين قالوا: يجزئه الطواف بمحاذاة الحجر الأسود ببعض البدن منهم: المالكية<sup>(٢)</sup> وأحد القولين عند الشافعية وهو القديم<sup>(٣)</sup> واحتمال عند الحنابلة<sup>(٤)</sup>، واستدلوا بقولهم (لأنه لما جازت محاذاة بعض الحجر جازت محاذاته ببعض البدن ولأنه حكم يتعلق بالبدن فأجزأ فيه بعضه. ولأن الواجب طواف بالبيت، وموضع البداءة الحجر وقد بدأ منه).

والراجح عندي أن البدء من الحجر الأسود شرط لصحة الطواف لاستمرار فعل الرسول ﷺ مع قوله «خذوا عني مناسككم» وأنه يجزئ الاستقبال ببعض البدن، و يصح طوافه لأنه لو كان الاستقبال للحجر بكل البدن شرطاً لكان في ذلك حرج شديد، وما جعل الله علينا في الدين من حرج، ولو كان ذلك شرطاً في صحة الطواف لبينه رسول الله ﷺ لصحابته الذين حجوا معه و عددهم كبير؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، لكن الذي ثبت عن رسول الله ﷺ أنه استلم الحجر الأسود

(١) المجموع ٢٩/٨ .

(٢) مواهب الجليل ٦٦/٣، ٦٧ .

(٣) المجموع ٢٩/٨ .

(٤) الشرح الكبير مع المغني ٣٩٤/٣ .

وقبله، ثم بدأ طوافه فيمكن أن يكون ذلك ببعض البدن. ويخالف القياس على استقبال القبلة، فإن الطائف لا يستقبل البيت، وإنما يستقبل بعضه، فكذا يجزئه من الحجر بعضه، والأحوط للطائف أن يجعل الحجر عن يمينه ليمر عليه بجميع بدنه خروجا من الخلاف، والله أعلم.

**الشرط السادس: الطواف ماشيا على رجله إذا كان قادرا على**

**المشي.**

وقد أجمع<sup>(١)</sup> العلماء على أن طواف الماشي أولى وأفضل من طواف الراكب والمحمول. لأن طواف الراكب أو المحمول يزاحم الطائفين، وربما حصل منه أذى لهم، أو كان فيه تمييز للأغنياء عن الفقراء.

وأجمعوا<sup>(٢)</sup> على أنه يطاف بالصبي والمريض و يجزئهما، إلا ماروي عن عطاء في المريض فإن له قولين:

أحدهما هذا.

والثاني: يستأجر من يطوف عنه .

ولم يختلف العلماء<sup>(٣)</sup> في صحة طواف الراكب أو المحمول إذا كان له عذر؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن<sup>(٤)</sup>.

(١) المجموع ٢٧/٨، الشرح الكبير مع المغني ٣/٣٩٤ .

(٢) المجموع ٨ / ٦٠، الإجماع لابن المنذر ص ٢٠ .

(٣) فتح القدير ٣/٥٨، الشرح الكبير مع المغني ٣/٣٩٤، كشف القناع ٢/٤٨٥، المجموع ٢٧/٨، حاشية

على كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني ١/٤٠٤، بدائع الصنائع ٣/١١٠٠ .

(٤) صحيح مسلم شرح النووي ٩/١٩ .

وأن أم سلمة رضي الله عنها طافت وهي راكبة<sup>(١)</sup> وكان لهما عذر فإن عذر النبي ﷺ ازدحام الناس، ولأجل تعليمهم كيفية الطواف والإجابة على أسئلتهم . وعذر أم سلمة رضي الله عنها كما ذكر في الحديث كانت مريضة . وإنما الذي اختلف فيه الفقهاء هو صحة طواف الراكب أو المحمول وليس له عذر.

### وللعلماء في أجزاء طوافه وصحته ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** من طاف محمولا أو راكبا لغير عذر لا يجزىء طوافه ولا يصح.

وهذا القول مروى عن الإمام أحمد بن حنبل، وهو ظاهر كلام الخرقى<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا فالمشي شرط لصحة الطواف، فإذا طاف راكبا أو محمولا لغير عذر لم يجزئه طوافه؛ لأن النبي ﷺ ورد عنه أنه قال: «**الطواف بالبيت صلاة**»؛ ولأن الطواف عبادة تتعلق بالبيت، فلم يجز فعلها راكبا لغير عذر كالصلاة .

**القول الثاني:** يجزئه طوافه راكبا ويجبره بدم إذا لم يستطع إعادته. وبهذا قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup>، وهو رواية عن الإمام أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>، ودليل هذا: أنه ترك صفة واجبة في الحج، أشبه ما لودفع من عرفة قبل

(١) المرجع السابق ٢٠/٩ .

(٢) الشرح الكبير مع المغني ٣/٣٩٤ .

(٣) فتح القدير ٣/٥٨، المبسوط ٤/٤٥٠ .

(٤) الشرح الكبير مع المغني ٣/٣٩٤ .

الغروب.

وعند المالكية يلزمه دم إذا كان الطواف واجبا، وأما غيره فسنة ولا دم عليه. (١)

### القول الثالث: يجزئه طوافه ولاجزاء عليه.

وهذا مذهب الشافعي (٢)، وداود، وابن المنذر (٣)، ورواية عن أحمد بن حنبل اختارها أبو بكر (٤).

واستدلوا: بأن النبي ﷺ طاف راكبا. قال ابن المنذر: (لاقول لأحد مع فعل النبي ﷺ، ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقا، فكيفما أتى به أجزأه راكبا أو ماشيا؛ لأنه لا يجوز تقييد المطلق بغير دليل).

والذى يترجح عندي من هذه الأقوال الثلاثة، هو القول الأول: وهو أن طواف الراكب أو المحمول لغير عذر لا يصح ولا يجزئه، فالمشي في الطواف مع القدرة عليه شرط لصحة الطواف لما يلي:

١ - لأن النبي ﷺ طاف ماشيا في غير حجة الوداع، ولم يركب في طوافه في حجة الوداع إلا لعذر، كماورد في روايات الحديث من رواية ابن عباس عند مسلم قال: إن رسول الله ﷺ كثر عليه الناس يقولون: هذا محمد، هذا محمد، حتى خرج العواتق من البيوت، وكان رسول الله ﷺ

(١) حاشية العدوي على كفاية الطالب ٤٠٤/١ .

(٢) نهاية المحتاج ٢٦٩/٣ .

(٣) المجموع ٢٧/٨ .

(٤) الشرح الكبير مع المغني ٣٩٤/٣ .

لا يضرب الناس بين يديه، فلما كثروا عليه ركب<sup>(١)</sup>. وفي رواية أخرى (فإن الناس غشوه)<sup>(٢)</sup> وروي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ طاف راكبا لشكاة به<sup>(٣)</sup> فهذه الروايات و غيرها تدل على أن النبي ﷺ لم يطف راكبا إلا لعذر وهو كثرة الناس، وشدة الزحام، فركب ليروه من بُعد لئلا يقتل بعضهم بعضا من الزحام، أو أنه ﷺ أراد تعليمهم فلا يتمكن إلا بالركوب، أو أنه كان شاكيا من التعب والإرهاق في أعمال الحج .

٢ - ولأن الصحابة رضوان الله عليهم طافوا مشاة .

٣ - و لحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: شكوت إلى النبي أني أشتكي فقال: «طوفي من وراء الناس و أنت راكبة»<sup>(٤)</sup> فدل ذلك على أن الأصل في الطواف المشي إلا لعذر، وهذا دليل واضح على أن الطواف راكبا أو محمولا لا يصح إلا من عذر، وهو تقييد للأمر المطلق في الطواف، ويردّ به وبما سبق قبله على من احتج بأن النبي ﷺ طافا راكبا لغير عذر، والله أعلم .

قال الشافعي: (وأكثر ما طاف رسول الله بالبيت، وبالصفاء والمروة لنسكه ماشيا، فأحب إلي أن يطوف ماشيا إلا من علة)<sup>(٥)</sup>

### صحة طواف الحامل والمحمول:

وصورة هذه المسألة: أن يحمل رجل أو امرأة وهو محرم صبيا أو مريضا

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١٩/٩ .

(٢) المرجع السابق ١٩/٩ .

(٣) مختصر سنن أبي داود ٣٧٧/٢ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠/٩ .

(٥) الأم ١٤٨/٢ .

أو كبيراً فيطوف به، فإنه لا يخلُ من إحدى الحالات التالية:

١ - إما أن ينوي جميعاً الطواف عن المحمول .

٢ - ينوي المحمول عن نفسه ولا ينوي الحامل شيئاً .

٣ - أن ينوي الطواف عن الحامل وحده .

٤ - أن ينوي كل واحد منهما الطواف عن نفسه .

فإن نوى جميعاً الطواف عن المحمول، أو نوى المحمول عن نفسه، ولم ينو الحامل شيئاً فيقع الطواف عن المحمول، ويصح منه دون الحامل بغير خلاف.(١)

وإن نوى الطواف عن الحامل وحده وقع عنه، ولا شيء للمحمول، وكذلك إن نوى الحامل عن نفسه، ولم ينو المحمول.

أما إن نوى كل واحد الطواف عن نفسه الحامل والمحمول، أو كان المحمول صبياً ونوى الحامل الطواف الواحد عنه وعن المحمول فإن هذه المسألة موضع خلاف بين الفقهاء؛ لأنه طواف واحد، فهل يقع عن اثنين، أو يقع عن أحدهما، أولاً يقع لواحد منهما؟.

فهذه الحالة اختلف فيها العلماء و تفصيل أقوالهم كالتالي:

الأول: ذهب أبو حنيفة(٢)، وابن المنذر(٣)، وأحد القولين عند الشافعية

(١) الشرح الكبير مع المغني ٣/ ٣٩٥ .

(٢) بدائع الصنائع ٣/ ١١٠٠ .

(٣) المجموع ٨/ ٦١ .

والحنابلة<sup>(١)</sup> : إلى أن الطواف يقع عن الحامل والمحمول، ويصح منهما؛ لأن كل واحد منهما طاف بنية صحيحة، فأجزأ الطواف عنه، كما لو لم ينو صاحبه، ولأنه لو حمله بعرفات لصح الوقوف منهما، فكذلك الطواف.

الثاني: وذهب الشافعية، والحنابلة في أحد القولين<sup>(٢)</sup>: أن الطواف يقع للمحمول دون الحامل؛ لأنه طواف واحد فيجزئ عن المحمول، ولم يجزئ عن الحامل، كما لئونوا جميعا، ولأنه طواف واحد، فلم يقع عن شخصين كالراكب، ووقعه عن المحمول أولى لأنه لم ينو الطواف إلا لنفسه، والحامل لم يخلص قصده بالطواف لنفسه فإنه لو لم يقصد لطواف بالمحمول لما حمله، لأن تمكنه من الطواف لا يتوقف على حمله، فصار المحمول مقصودا لهما، ولم يخلص الحامل القصد لنفسه فلم يقع له، لعدم التعيين . ومال إلى هذا الرأي ابن قدامة<sup>(٣)</sup> .

الثالث: ذهب الإمام مالك<sup>(٤)</sup>، وقول ثالث للشافعية وهو الأصح<sup>(٥)</sup>، وقول عند الحنابلة<sup>(٦)</sup>، أنه يقع الطواف للحامل دون المحمول؛ لأنه طواف واحد، فلا يكفي عن طوافين، ولأن الفعل والحركة والدوران للحامل فكان الطواف له، أما المحمول فلم يوجد منه فعل فلم يقع عنه إلا

(١) المرجع السابق، الشرح الكبير مع المغني ٣/٣٩٦ .

(٢) الأم ٢/١٧٨، المجموع ٨/٦١، الشرح الكبير مع المغني ٣/٣٩٦ .

(٣) الشرح الكبير مع المغني ٣/٣٩٦ .

(٤) مواهب الجليل ٣/١٠٧ .

(٥) المجموع ٨/٢٨، ٦١ .

(٦) الشرح الكبير مع المغني ٣/٣٩٦ .



بنية منه ومن الحامل له) .

الرابع: وقال أبو حفص العكبري: (لا يجزيء الطواف عنهما جميعا؛

لأن فعلا واحد لا يقع عن اثنين، وليس أحدهما أولى به من الآخر)<sup>(١)</sup>

### الترجيح

ترجح عندي القول بصحة الطواف راكبا على (عريّة) أو محمولا على ظهر إنسان، أو على أكتاف الرجال في (شبرية)، أو صبيّا، كل ذلك ونحوه يصح إذا كان لعذر؛ لما ورد من أدلة سبقت، أما إذا كان لغير عذر فلا يصح؛ لأن الطواف صلاة فلا يصح فعلها راكبا إلا لعذر، فكذلك الطواف، ولأن في المشي فائدة صحيحة مع ما فيه من طاعة لله.

وأن الراجح صحة الطواف الواحد عن الحامل والمحمول؛ لأنهما نويّا الطواف جميعا، وفي الحديث «إنما الأعمال بالنيات»، وقد صدق على كل منهما أنه طاف بالبيت. وقياسا على حمله في بقية المناسك؛ كالوقوف بعرفة، ومزدلفة، فإن النسك قد تم لكل منهما، وقياسا على الركوب على بعير فلو ركبه اثنان فطاف بهما صح طوافهما. ولأن الحامل أزداد كلفة ومشقة.

وأيضا لم ينقل أن أحدا من الصحابة والتابعين قال: أنه لا يجزيء عنهما، ولا شك أنه قد وقع في زمن النبي ﷺ، وزمن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم قضايا من هذا النوع، فلم يأمرُوا الحامل أن يطوف طوافا

(١) المرجع السابق .

آخر. وقد رجح هذا القول الشيخ السعدي (١).

وفى الشرع يجوز أن يكون فعل واحد حقيقة كفعلين، كالوصي إذا باع مال نفسه من الصغير، لكنه لو استطاع الإنسان أن يطوف عن نفسه أولاً، ثم يحمل من يطوف به كان أولى خروجاً من خلاف الفقهاء. والله أعلم.

### الشرط السابع: الطواف بالبيت كله.

فيشترط كون الطائف خارجاً عن الشاذروان (٢) وعن الحجر، وبهذا قال المالكية، (٣) والشافعية، (٤) والحنابلة، (٥) وبه قال: عطاء، وأبو ثور، وابن المنذر (٦).

قال النووي: فإن طاف على الشاذروان، ولو في خطوة واحدة لم تصح طوفته تلك؛ لأنه طاف في البيت لا بالبيت، ولو طاف وكان يمس الجدار بيده، في موازاة الشاذروان أو غيره من أجزاء البيت، ففي صحة طوافه وجهان أصحهما لا يصح؛ لأنه طاف و بعضه في البيت، فلم يطف

(١) الفتاوى السعدية ص ٢٥٦ .

(٢) الشاذروان : هو بناء ظاهر في أسفل حدار الكعبة في جميع جوانبها محدودب الشكل مرتفع على وجه الأرض قليلاً، مبني من حجر أصفر، يميل إلى البياض، مغروس فيه حلق من نحاس أصفر تربط بها كسوة الكعبة، وقد وضع الشاذروان عمادا للبيت ومقويا لأسفله من السيول ونحوها. (انظر زيادة تفصيل عنه في بحثي [الكعبة وأحكامها] .

(٣) قوانين الأحكام لابن جزري ص ١٢١، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢٧/٢ .

(٤) الأم ١٥٠/٢، المجموع ٢٦/٨ .

(٥) المغني والشرح الكبير ٣٩٧/٣، ٣٩٨ .

(٦) المرجع السابق .

بكل البيت بجميع بدنه (١).

وقد خالف في ذلك الحنفية، (٢) فلم يروا أن الطواف من وراء الحجر أو الشاذروان شرط . ولكنه من وراء الحجر واجب، ومن وراء الشاذروان مستحب فلو طاف داخل الحجر فعليه أن يعيد الطواف كله، وهو الأفضل مراعاة للترتيب، وإن أعاده على الحجر خاصة أجزأه؛ ولأنه المتروك هو لا غير وقد استدركه، أما إذا لم يُعِد حتى رجع إلى أهله فإنه يجب عليه دم؛ لأنه قد ترك بعض الطواف، والطواف من وراء الحجر واجب فيجبر بدم، أما الشاذروان فينبغي عندهم أن يطوف من ورائه، وهو مستحب خروجاً من الخلاف، كى لا يكون بعض طوافه بالبيت على أنه منه، مع أن الشاذروان ليس من البيت عند الحنفية. (٣)

## الترجيح

الراجح - والله أعلم - أنه يشترط الطواف بجميع البيت بما في ذلك

(١) المجموع ٢٤/٨ . قال بعض علماء الشافعية: (ينبغي أن يتفطن لدقيقة وهو أن من قبل الحجر الأسود فرأسه في حال التقبيل في جزء من البيت فيلزمه أن يقر قدميه في موضعهما حتى يفرغ من التقبيل و يعتدل قائماً، لأنه لو زلت قدماه عن موضعهما إلى جهة الباب قليلاً، ولوقدر شبر أو أقل، ثم لما فرغ من التقبيل اعتدل عليهما في الموضع الذي زلتا فيه، ومضى من هناك في طوافه، لكان قد قطع جزءاً من طوافه و يده في هواء الشاذروان فتبطل طوافه تلك) (المجموع ٢٤/٨) وقال بعض المالكية: (يشترط أن ينصب المقبل قامته، يعني إذا قبل الحجر الأسود فإنه يثبت مكانه وجوباً، حتى يعتدل قائماً على قدميه ثم يطوف، لأنه لو طاف مطأطأ رأسه أو يده في هواء الشاذروان، أو وطئه برجله لم يصح طوافه) ذكره الخرخشي ٣١٤/٢، ٣١٥ . وقد ذكر العلماء هذا الكلام احتياطاً لصحة الطواف، والذي يظهر لي أن هذا غلو في الدين ما أنزل الله به من سلطان والخير كله في هدي النبي ﷺ وصحابته و يعرف عنهم ذلك .

(٢) بدائع الصنائع ١١٠٨/٣، فتح القدير ٤٥٢/٢، ٤٥٣، ٤٩٤ .

(٣) فتح القدير ٤٩٤/٢ ،

الشاذروان وجميع الحجر؛ لأن الله سبحانه تعالى أمر بالطواف بجميع البيت في قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(١)</sup>، ولأن النبي ﷺ طاف من وراء الحجر والشاذروان، وقال «خذوا عني مناسككم»، وطاف الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من ورائه كله، وهذا يقتضي وجوب الطواف خارج الحجر كله سواء كان كله من البيت أو بعضه، ولأنه وإن كان بعضه من البيت فالمعتمد هو الاقتداء بفعل النبي ﷺ فوجب الطواف بجميعه، ولأنه الأحوط . والله أعلم .

الشرط الثامن: أن يكمل سبعة أشواط، كل مرة يبدأ من الحجر الأسود حتى يعود إليه : ولو بقي شيء من الأشواط السبعة لم يصح طوافه، سواء قلت البقية أو كثرت ، وسواء بقي في مكة أو ذهب إلى وطنه، ولا يجبر بالدم.

وبهذا قال جمهور العلماء منهم: الأئمة، مالك<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup> و به قال: عطاء وإسحاق، وأبو ثور.<sup>(٥)</sup> وعند الحنفية أكثر الأشواط شرط.<sup>(٦)</sup>

(١) سورة الحج، من الآية ٢٩ .

(٢) الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ٢/٢٧، مواهب الجليل ٣/٦٤ .

(٣) الأم ٢/١٥٢، المجموع ٨/٢١، ٢٢، نهاية المحتاج ٣/٢٦٩ .

(٤) الشرح الكبير مع المغني ٣/٤٠٢، كشف القناع ٢/٤٨٥ .

(٥) المجموع ٨/٢٢ .

(٦) بدائع الصنائع ٣/١١٠ (الفرض ثلاثة أشواط و أكثر الرابع)

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> إكمال الأشواط السبعة ليس شرطاً، ولكنه واجب، فإذا طاف أربعة أو ثلاثة أشواط وأكثر الرابع، فيلزمه إتمام ما بقي من السبعة إن كان بمكة، أو الدم إن سافر لبلده؛ لأنه أتى بأكثر الطواف، والأكثر يقوم مقام الكل فيما يقع به التحلل في باب الحج .  
أما إن طاف أقل من ذلك، فيلزمه الرجوع في طواف الإفاضة، ولا يجبره بالدم؛ لأنه فرض .

وخالف أبو الهمام<sup>(٢)</sup> الحنفية في هذا القول وحزم بأن السبعة ركن ولا يجزئ أقل منها، لأن الطواف ليس من قبيل ما يقام فيه الأكثر مقام الكل .

وقد استدل من اشترط سبعة أشواط كاملة بما يلي:

- ١- ثبت أن رسول الله ﷺ طاف سبعا كاملة، وهذا بيان للطواف المأمور به، فلا يجوز النقص منه، كالصلاة .
- ٢- إن مقادير العبادات لا تعرف بالرأي والاجتهاد، وإنما تعرف بالتوقيف ورسول الله ﷺ طاف سبعة أشواط فلا يعتد بما دونها.

والراجع عندي أن عدد الطوفات السبع شرط لصحة الطواف؛ لأن العبادات توقيفية، وقد صح عن رسول الله ﷺ استمراره على سبعة أشواط في حجه وعمرته مع قوله: «خذوا عني مناسككم» فكان ذلك بيانا للعدد المطلوب من الأشواط، ولأن الطواف صلاة، كما صح ذلك<sup>(٣)</sup>. والصلاة لو

(١) بدائع الصنائع ٣/١١٠، فتح القدير ٢/٤٩٥ .

(٢) البحر الرائق ٢/٣٥٣، فتح القدير ٣/٥٦ .

(٣) انظر ص ٢١٠ من هذا البحث .

نقص منها ركعة بطلت فكذلك الطواف يجب أن يكون سبعة كاملة، ولو نقص منها شوط أو بعضه، بطل فيجب التأكد من كمال الأشواط فيبدأ من الحجر الأسود و ينتهي من حيث بدأ، وينبغي الاحتياط في البدء بحيث يجعل الحجر الأسود، عن يمينه، و ينتهي بأن يجعل الحجر الأسود في نهاية الشوط الأخير عن يساره، ليتأكد من إكمال الشوط الأخير ييقين؛ لأن بعض الطائفين يبدأ على الخط المقابل للحجر الأسود وينتهي ويخرج من الطواف قبل أن يصل إليه، وهذا خطأ لأنه لم يكمل شوطه، والله أعلم بالصواب .

### الشك في عدد الطواف:

الشك؛ إما أن يكون في أثناء الطواف، أو بعد فراغه منه، فإن شك بعد فراغه، فلا يلتفت إلى هذا الشك؛ لأنه من تلاعب الشيطان ووسوسته، ولا شيء عليه في هذا الشك .

وأما إن كان الشك في أثناء الطواف، فيلزمه الأخذ بالأقل؛ لأنه المتيقن، فلو شك في طواف أربعة أو خمسة جعلها أربعة لأنها اليقين وأكمل الباقي . وهذا القول: أجمع عليه العلماء، ذكره ابن المنذر<sup>(١)</sup>.

أما إذا طاف واعتقد أنه أكمل سبعة أشواط، و أخبره عدل أو عدلان أنه إنما طاف ستاً، لم يلزمه العمل بقولهما لكن يستحب له احتياطاً أن يأخذ بالأقل. ولو اختلف الطائفتان معاً في عدد الطواف. فيأخذان بقول المتيقن الذي لا يشك، وإن لم يكن أحدهما متيقناً، فيأخذان بما تيقناه،

(١) المغني والشرح الكبير ٣/٣٩٢، المجموع ٨/٢١، ٢٢، الأم ٢/١٥٢، الإجماع ص ٢٠ .

وقال عطاء، والفضيل يأخذ بقول صاحبه الذى لا يشك، وقال الشافعي وابن المنذر: (لا يجزيء كل منهما إلا علم نفسه، لا يقبل قول غيره) .

وقال مالك: (أرجو أن يكون فيه سعة) .<sup>(١)</sup>

**الشرط التاسع: الترتيب في الطواف، وهو أن يجعل الكعبة عن يساره في الطواف .**

وهو شرط لصحة الطواف، فإن عكسه بأن جعل الكعبة عن يمينه في الطواف ومروى من الحجر الأسود إلى الركن اليماني لم يصح طوافه، وبهذا قال جمهور العلماء منهم: مالك<sup>(٢)</sup>، والشافعي<sup>(٣)</sup>، وأحمد<sup>(٤)</sup>، وداود<sup>(٥)</sup>، وأبو ثور<sup>(٦)</sup>، وخالف في ذلك أبو حنيفة<sup>(٧)</sup> ولم يشترط الترتيب و اختلف أصحابه في حكم الترتيب، فمنهم من قال بوجوبه<sup>(٨)</sup>.

وعلى هذا أن طاف منكوساً بأن جعل الكعبة على يمينه في الطواف، فإن عليه أن يعيد طوافه إن كان بمكة، وإن رجع إلى أهله ولم يعده لزمه دم وأجزأه طوافه.

---

(١) حاشية الرهوني على الزرقاني ٤٣٨/٢ .

(٢) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢٧/٢ .

(٣) نهاية المحتاج ٢٦٩/٣، المجموع ٦٠/٨ .

(٤) كشف القناع ٤٨٥/٢، المغني والشرح الكبير ٣٩٩/٣ .

(٥) المجموع ٦٠/٨ .

(٦) المجموع ٦٠/٨ .

(٧) فتح القدير ٥٨/٣ .

(٨) المرجع السابق .

ومنهم من قال: (إنه سنة) (١).

و استدل ابن ألهمام على الوجوب بفعل النبي ﷺ على سبيل المواظبة من غير ترك في طوافه كله في حجه وجميع عمره، و فعله عليه الصلاة والسلام في موضع التعليم لأنه كان يقول «خذوا عني مناسككم»، وذلك تعليم من النبي ﷺ مناسك الحج فيحمل هذا الفعل على الوجوب إلى أن يقوم دليل على عدمه .

ومن أدلة الحنفية على عدم اشتراط الترتيب إطلاق قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (٢)، فالطواف مطلق من غير شرط البداية باليمين أو باليسار ولأن الترتيب ترك هيئة فلم تمنع الإجزاء ، كما لو ترك الرمل والاضطباع .

و استدل الجمهور على اشتراط الترتيب بفعل النبي ﷺ فإنه جعل البيت على يساره في الطواف، وقال: «لتأخذوا مناسككم» (٣) وذلك تعليم منه ﷺ مناسك الحج . ولأن الطواف عبادة متعلقة بالبيت، فكان الترتيب شرطاً لصحتها كالصلاة.

ويظهر لي رجحان قول الجمهور بأن الترتيب شرط لصحة الطواف لأنه فعل رسول الله ﷺ المبين كيفية الطواف وهذا الفعل مفسر لقوله تعالى

(١) بدائع الصنائع ١١٠٦/٣ .

(٢) سورة الحج، من الآية ٢٩ .

(٣) سبق تخريجه .



﴿وَلَيَطَّوَّفُنَا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(١)</sup>، وقد استمر على هذا الفعل خلفاؤه الراشدون وصحابته الكرام رضي الله عنهم أجمعين.

ويرد على الحنفية بقولهم: (أنه ترك هيئة) بأنه اختلاف الهيئة يبطل العمل كاختلاف هيئة الصلاة و ترتيبها فإنه مبطل لها فكذلك الطواف . وكذلك لو طاف مستقبلا للكعبة أو مستديراً لها، أو معترضا، بأن يمشي على جنبه، أو جعلها على يمينه ومشى القهقري-على الخلف-فإن طوافه لا يصح على هذه الصفات، لأنه مخالف لماورد به الشرع .

### الحكمة في الطواف على يساره:

قد ذكر العلماء تعليقات عديدة لجعل الكعبة على يسار الطائف فمنها:  
أن الذي يطوف بالكعبة مؤتم بها؛ لأن الواحد مع الإمام يكون الإمام على يساره، وقيل: لأن القلب في الجانب الأيسر، فجعل الشق الذي هو محل القلب إلى جهة البيت، ليكون أقرب موافقة لقوله تعالى: ﴿فَأَجْعَلْ أَفْعَدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>، واعترض بعضهم على أن محل القلب في الشق الأيسر للإنسان وقال: (إن القلب في الوسط، لكن رأسه يميل إلى جهة اليمين قليلا، وابرته تميل إلى اليسار قليلا) لكن الذي يمكن أن يقال: (إن جهة اليسار من القلب هي محل الروح و منبعه، ومنه ينبعث في الشريان الأعظم المسمى بالأبهر إلى جميع الجسد، ولذلك نجد حركة النبض في الجهة اليسرى، والروح أشرف ما في الجسد، فجعل ذلك الشق مواجهها

(١) سورة الحج من الآية (٢٩) .

(٢) سورة إبراهيم من الآية (٣٧)

للبيت الشريف، ليكون الإقبال على بيت الله بما هو أشرف<sup>(١)</sup>.  
وقيل: ليكون الباب في أول طوافه<sup>(٢)</sup>؛ لقوله تعالى ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ  
مِنْ أَبْوَابِهَا﴾<sup>(٣)</sup>. وقيل: يجعل البيت عن يساره، لكون الحركة الدورية  
تعتمد فيها اليمنى على اليسرى، فلما كان الإكرام في ذلك للخارج جعل  
للیمنى<sup>(٤)</sup>، ولأن جهة اليمين أقوى من جهة اليسار، وذلك مشاهد،  
والطواف سير دوري، ولا شك أن أبعد الجهات إلى المركز الذي هو جهة  
البيت أقوى حركة من الجهة التي هي أقرب إليه، فجعل الشق الأيمن  
الأقوى إلى الحيز الذي فيه الحركة أقوى، والشق الأيسر الأضعف إلى الحيز  
الذي الحركة فيه أضعف ليتعادلا<sup>(٥)</sup>.

وقيل: إن الطائف على يساره يكون عن يمين البيت؛ لأن كل ما كان  
عن يسار شيء فذلك الشيء عن يمينه، وأن من استقبل شيئاً ثم أراد المشي  
بجهة يمينه، فإنه يجعل ذلك الشيء عن يساره قطعاً<sup>(٦)</sup>، وقد ثبت في حديث  
مسلم عن جابر أنه ﷺ أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه<sup>(٧)</sup>.  
وقيل: ليكون قلبه إلى وجه البيت: إذ باب البيت وجهه، فلو جعل

(١) حاشية الرهوني على الزرقاني ٤٣٧/٢ .

(٢) البحر الرائق ٣٥١/٢، ابن عابدين ٤٩٤/٢ .

(٣) سورة البقرة من الآية (١٨٩) .

(٤) الفروع ٤٩٧/٣ .

(٥) حاشية الرهوني على الزرقاني ٤٣٧/٢ .

(٦) حاشية الجمل ٤٣٠/٢ .

(٧) صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٦/٨ .

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

الطائف البيت عن يمينه لأعرض عن باب البيت الذي هو وجهه، ولا يليق بالأدب الاعراض عن وجوه الأماثل<sup>(١)</sup>.

**أقول:** وكل هذه التعليلات لها وجه من النظر، وكلها تدل على احترام الكعبة وتعظيمها لأنها بيت الله، لكن الأولى أن يقال: إنه أمر تعبدي غير متيقن الحكمة فنحن مأمورون باتباع رسول الله ﷺ فنحن نطوف على اليمين، ونجعل الكعبة على اليسار؛ لأن رسول الله ﷺ ثبت أنه طاف على هذه الطريقة، وكان يعجبه التيامن في شأنه كله ﷺ جعلنا الله جميعاً من أصحاب اليمين .

**الشرط العاشر: الموالاة:** اتفق الفقهاء على أن الموالاة بين الأشواط في الطواف مشروعة، وأن الفصل اليسير بين الأشواط لا يؤثر في الموالاة، والتتابع، ثم اختلفوا بعد ذلك في صفة المشروعية للموالاة .

وكان خلافهم على النحو التالي:

١ - قال المالكية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة في رواية<sup>(٣)</sup> : الموالاة شرط مطلقاً سواء فصل بين الأشواط عمداً أو سهواً .

٢ - قال الشافعية في قول<sup>(٤)</sup>، ورواية لدى الحنابلة<sup>(٥)</sup>: أنها شرط عند عدم العذر، وليست شرطاً عند وجوده، فيبطل الطواف بالفصل

---

(١) حاشية الدسوقي ٢٨/٢ .

(٢) مواهب الجليل ٧٥/٣، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢٧/٢ .

(٣) الشرح الكبير مع المغني ٣٩٩/٣ .

(٤) المجموع ٤٧، ٢٢/٨ .

(٥) الشرح الكبير مع المغني ٤٠٠/٣ .

الطويل من غير عذر ولا يطل به إذا كان لعذر.

٣ - قال الحنفية (١)، والقول الأصح عند الشافعية (٢)، وتخريج عند الحنابلة (٣): إن الموالاة سنة، فعلى هذا لا يضر الفصل بين الأشواط مطلقاً، سواء كان طويلاً (٤) أو قصيراً بعذر أو بغير عذر، ولكنه يكون تاركاً للسنة .

وقد استدل من ذهب إلى أن الموالاة شرط بما يلي:

- ١ - فعل النبي ﷺ فقد والى بين طوافه وقال: «خذوا عني مناسككم»
- ٢ - الطواف صلاة، فاشتترط له الموالاة، كسائر الصلوات والموالاة بين ركعاتها.

٣ - الطواف عبادة تعلقت بالبيت فاشتترط لها الموالاة، كالصلاة (٥)

وقد استدل من قال بجواز قطعه لعذر ويبي:

- ١ - روي عن الإمام أحمد قوله: (إذا أعيأ في الطواف لا بأس أن يستريح)، وقال: (الحسن غشي عليه فحمل إلى أهله، فلما أفاق أتمه؛ لأنه قطعه لعذر فجاز البناء عليه كما لو قطعه للصلاة).

### قطع الطواف:

اتفق جمهور (٦) الفقهاء على قطع الطواف إذا أقيمت الصلاة المكتوبة

(١) فتح القدير ٤٩٤/٢ .

(٢) المجموع ٤٧، ٢٢/٨ .

(٣) الشرح الكبير مع المغني ٣٩٩/٣، ٤٠٠ .

(٤) المرجع في طول الفصل وقصره هو: العرف عند البعض، وعند البعض الآخر: ما يغلب على الظن تركه الطواف. (الشرح الكبير مع المغني ٣٩٩/٣، ٤٠٠، المجموع ٤٧/٨).

(٥) الأدلة من الشرح الكبير مع المغني ٣٩٩/٣، ٤٠٠ .

(٦) أضواء البيان ٢٢٨/٥، الشرح الكبير مع المغني ٤٠٠/٣، مواهب الجليل ٧٧/٣ .

وهو يطوف ليصلي مع الجماعة .

ومن قال بذلك؛ ابن عمر، وسالم، وعطاء، وأبو ثور، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأصحابهم، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الشافعية<sup>(١)</sup>، فإنهم قالوا: إن كان الطواف مفروضاً كره قطعه للصلاة المفروضة، وإن كان طواف نفل استحب قطعه ليصلها، ودليلهم: أن الطواف صلاة فلا يقطع لصلاة مثله.

ويرد عليهم بحديث: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»<sup>(٢)</sup>، وأن هذا القول مخالف لقول عامة العلماء وليس له دليل، وهو مخالف لفعل ابن عمر رضي الله عنهما فإنه كان يطوف بالبيت، فلما أقيمت الصلاة صلى مع الإمام ثم بنى على طوافه<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف العلماء في قطع الطواف لصلاة جنازة أو حاجة عرضت له لا بد منها.

فقال بجوازه الحنفية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>، والشافعية<sup>(٦)</sup>، ويرى الشافعية: أن الاستمرار في الطواف أولى، ويشترط الحنابلة أن يكون الفصل يسيراً فإن

---

(١) المجموع ٤٧/٨ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٤٨/٢ .

(٣) المجموع ٤٧/٨ .

(٤) فتح القدير ٤٩٤/٢ .

(٥) الشرح الكبير مع المغني ٤٠٠/٣ .

(٦) المجموع ٦٠/٨ .

طال عرفا بطل طوافه وخالف في ذلك المالكية <sup>(١)</sup>، وقالوا: (لا يجوز قطع الطواف إلا للصلاة المكتوبة خاصة، كما كرهه <sup>(٢)</sup> بعض الشافعية قطعه لصلاة الجنابة إذا كان الطواف فرضاً .

### فائدة الخلاف: بين من أجاز قطع الطواف ومن منعه.

الذين قالوا بجواز قطع الطواف فإنهم قالوا: يبني على ما مضى من طوافه، والذين منعوا القطع قالوا: إذا قطع طوافه يبدأ من جديد كأن لم يطف. فعلماء المالكية <sup>(٣)</sup> يرون أن الطواف لا يقطع إلا للصلاة المكتوبة، فإذا قطعه لها يبني على ما مضى من طوافه من حيث قطع، و يندب عندهم أن يبدأ ذلك الشوط الذي قطعه في أثناء الطواف، أما إذا قطعه لغير الصلاة المكتوبة، فإنه يبدأ طوافه من جديد؛ لأنه لا يجوز قطع الطواف لغير الصلاة ابتداء.

أما علماء الحنفية <sup>(٤)</sup>، والشافعية <sup>(٥)</sup>، فقالوا: يبني على ما مضى من طوافه إذا قطعه، ووافقهم الحنابلة على البناء، إذا قطعه لصلاة فريضة أو جنازة، أما إذا قطعه لحدث ففيه تفصيل .

ففي إحدى الروايتين عند الحنابلة <sup>(٦)</sup>، إذا سبقه الحدث فإنه يبني على

(١) مواهب الجليل ٧٧/٣ .

(٢) المجموع ٤٨/٨ .

(٣) مواهب الجليل ٧٨، ٧٦/٣، أضواء البيان ٣٢٨/٥ .

(٤) فتح القدير ٤٩٤/٢ .

(٥) المجموع ٤٩/٨ .

(٦) الشرح الكبير مع المغني ٣٩٩/٣ .

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

ما مضى، وبهذا يوافق الحنفية والشافعية، والرواية الثانية<sup>(١)</sup>، إن سبقه الحدث أو أحدث عمدا، فإن طوافه يبطل، ويبدأ الطواف من جديد؛ لأن الطهارة شرط لصحة الطواف، وقياسا على الصلاة، وذلك مستحب عند الشافعية<sup>(٢)</sup>، وهو بدء الطواف من جديد كلما قطعه ولا يوجبونه .

### كيفية البناء على ما مضى من طوافه:

المراد بالبناء: أنه يكمل ما بقى من طوافه، فيبني على ما أتى به من أشواط. فإن قطع طوافه عند انتهاء شوط من أشواطه عند الحجر الأسود، بنى على الأشواط المتقدمة، وبدأ من عند الحجر الأسود وجاء ببقية الأشواط . وهذا لاخلاف فيه بين الفقهاء، قال ابن قدامة: (وإذا صلى بنى على طوافه ، قال ابن المنذر: (ولا نعلم أحدا خالف في ذلك إلا الحسن البصري، فإنه قال: يستأنف<sup>(٣)</sup> يعني يبدأ طوافه الذي قطعه من جديد) .

وإن كان قطعه في أثناء شوط، فقد اختلف العلماء على قولين:

فمنهم من قال: أن يتدىء من الموضع الذي وصل اليه، ويعتد ببعض الشوط الذي فعله قبل قطع الطواف ، وهذا أصح الوجهين عند الشافعية<sup>(٤)</sup>، وبعض المالكية<sup>(٥)</sup> لصلاة الفرض وحدها؛ لأن المالكية لا يجيزون قطع الطواف إلا للصلاة الفريضة، وقال: آخرون لا يعتد ببعض

---

(١) المرجع السابق، كشف القناع ٤٨٣/٢ .

(٢) المجموع ٤٩/٨ .

(٣) الشرح الكبير مع المغني ٤٠٠/٣، انظر المجموع ٦٠/٨ .

(٤) المجموع ٤٩/٨ .

(٥) مواهب الجليل ٧٨/٣ .

الشوط. ويبدأ الشوط الذي قطع الطواف في أثناؤه من الحجر الأسود. وهو قول أحمد بن حنبل وأصحابه (١)، وأحد وجهين عند الشافعية (٢)، ومندوب عند المالكية (٣) إن قطعه لصلاة مفروضة .

و يظهر لي أن الموالاة شرط؛ لأن النبي ﷺ وإلى في طوافه مع قوله: «خذوا عني مناسككم»، ولأن الطواف صلاة فاشتترط له الموالاة، كالموالاة بين ركعات الصلاة .

والتفريق اليسير لا يطل الموالاة؛ كالاستراحة من تعب، أو من سبقه الحدث فذهب وتوضأ فرجع، ونحوهما فإنه يبيني على طوافه السابق، وكذلك من حضرته جنازة وهو يطوف، وإذا قطع الشوط قبل إتمامه فيتمه من مكانه الذي قطعه فيه إن صلى فيه إن كان القطع لصلاة فريضة أو جنازة، أما إن ذهب إلى الصفوف، ثم رجع منها أو خرج من الحرم فيبدأ الشوط الذي لم ينته من الحجر الأسود ؛ لأنه استقبل البيت واستدبره ومشى في غير طواف، وهذا هو الأحوط وخروجا من الخلاف، والله أعلم.

## الخاتمة

الحمد لله على تسهيله، و تيسيره، وتوفيقه على الانتهاء من إتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى محمد بن عبد الله صلى

(١) كشف القناع ٤٨٣/٢، ٤٨٤. واقتصر على هذا القول، الشرح الكبير مع المغني ٤٠٠/٣، الإنصاف ١٧/٤ .

(٢) المجموع ٤٩/٨ .

(٣) مواهب الجليل ٧٨/٣، أضواء البيان ٣٢٨/٥، حاشية العدوي ٤٠٣/١ .



الله عليه وسلم، وبعد:

فلعلي في هذا البحث قد قدمت لإخواني زوار بيت الله الحرام ما يهمهم من شروط الطواف ليطوفوا طوافاً صحيحاً متقبلاً إن شاء الله تعالى. وقد تبين لي أن الفقهاء الأربعة رحمهم الله تعالى اتفقوا على شرط واحد، وهو الطواف حول الكعبة، واختلفوا في بقية الشروط، وهذه الشروط العشرة التي ذكرت في البحث عند التدقيق، لا يطلق الشرط بمسماه الاصطلاحي عند الفقهاء إلا على ثلاثة منها:

١- النية . ٢- الطهارة . ٣- ستر العورة.

أما بقية الشروط فيطلق عليها أركان لا شروط ؛ لأنها داخل الماهية، و تستمر حتى الانتهاء من الطواف، ولكني ذكرتها شروطاً جرياً على ما ذكره الفقهاء، وباعتبار أن صحة الطواف تتوقف على الإتيان بها. كما تبين لي أن فقهاء الحنابلة لم يذكروا للطواف واجبات .

وكل ما أتمناه أن يحصل قارئ البحث على فائدة كبيرة تسهل عليه معرفة أحكام الطواف، و سهولة الاطلاع عليها بسهولة ويسر، وإن أراد التوسع يجد المراجع أمامه، وأن يهتم المسلم بعبادته ليقنتدي برسول الله ﷺ. وفيما يلي سأختتم خاتمتي بصفة الطواف ، وذكر أسباب الزحام فيه، ومحاولة تقديم بعض الحلول. والله المستعان، وصلى الله وسلم على قدوتنا وإمامنا محمد بن عبد الله ﷺ .

## صفة الطواف

إذا دخل المسجد الحرام، فليقصد الحجر الأسود، و يستقبله، ثم يقبله؛ لأن رسول الله ﷺ قبله، فإذا لم يستطع أن يقبله، لمسه بيده وقبلها، أو لمسه بمسواك أو عصا - إن لم يؤذ به أحدا - وقبل ما لمس به الحجر؛ لأن النبي ﷺ طاف في حجة الوداع، يستلم الركن بمحجن معه ويقبله (١)، ولما روي عن ابن عمر أن النبي ﷺ استلمه بيده وقبلها (٢)، والتقبيل واللمس للحجر الأسود سنة إذا لم يكن فيه زحام مؤذ للطائف أو لغيره، لنهي النبي ﷺ عمر بن الخطاب عن المزاحمة، ولأن المزاحمة الشديدة فيها إيذاء للمسلم، وإيذاء المسلم محرم فيجب تركه، فيقدم على المستحب، ولكن مجرد الزحام لا يعتبر عذرا في ترك السنة، فإن الطائفين إما مزاحم ولو أحدث ضررا، وإما متساهل لا يفكر في تقبيل الحجر الأسود لأجل الزحمة اليسيرة. فالطائف إن وجد زحمة يسيرة لا ضرر فيها فيقبل أو يلمس الحجر، فإنه سنة وفضيلة، وإن وجد زحمة يحدث فيها ضرر، أو يحتمل حدوثه فلا يُقبل ولا يلمس .

أما النساء فلا يستحب لهن تقبيل الحجر ولا استلامه، إلا عند خلو المطاف في الليل أو غيره، لما فيه من ضررهن، وضرر الرجال بهن، لما روى عطاء أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تطوف حجرة من الرجال لا تخالطهم، فقالت امرأة: انطلقني نستلم يا أم المؤمنين، قالت:

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠/٩ .

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٤٧٣/٣ .

الطواف وأهم أحكامه ..... د. شرف بن علي الشريف

انطلقني عنك، وأبت (١)، ولما روى نافع قال: (رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيده ثم قبل يده، وقال: ماتركته منذ رأيت رسول الله يفعلُه) (٢)، فإن لم يستطع تقبيل الحجر ولا استلامه، فإنه يستقبله، بحيث يكون جميع الحجر أمامه، وإن جعل الحجر عن يمينه احتياطاً بحيث يضمن أن الحجر داخل في طوافه فهو أولى. بحيث يجعل رجله اليمنى على الخط الموجود علامة على بداية الطواف، ودليل الاستقبال حديث النبي ﷺ لعمر: «إنك رجل قوي.. ولكن إن وجدت فرجة فاستلمه، وإلا فاستقبله وكبر وهلل» (٣).

فإن لم يمكنه الاستقبال لوجود زحام فإنه يمر أمام الحجر الأسود ويشير إليه بيده اليمنى، لحديث: طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير، كلما أتى الركن أشار إليه بشيء كان عنده وكبر (٤).

ثم يقول مع الاستقبال أو الإشارة للحجر الأسود، أو تقبيله: باسم الله، والله أكبر، إيماناً بك، وتصديقاً بكتابك، ووفاءً بعهدك، واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ وهكذا رواه عبد الله بن السائب عن النبي ﷺ (٥). وعن علي رضي الله عنه أنه كان يقول إذا استلم الحجر: (اللهم إيماناً بك،

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٤٨٠/٣، ذكر في فتح الباري معنى حجرة: أي ناحية، وفي رواية: حجرة.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٥/٩، إرواء الغليل ٣١٢/٤.

(٣) نصب الراية ٣٩/٣ قال: رواه أحمد والشافعي، وإسحاق بن راهويه، وأبو يعلى الموصلي.

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٧٦/٣.

(٥) التلخيص الحبير بهامش المجموع ٣٢١/٧.

وتصديقاً بكتابك، و اتباعاً لسنة نبيك ﷺ (١).

ومهما أتى به من الدعاء والذكر فحسن، لما روت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ «إنما جعل الطواف بالبيت، وبين الصفا والمروة، ورمي الجمار لإقامة ذكر الله» (٢)، ويقول هذا الدعاء وهو يسير، ولا يقف حتى يكمل دعاءه لأنه بوقوفه يزيد في الزحام، وزيادة الزحام تؤذي المسلمين، والإيذاء منهى عنه شرعاً، لأن فيه ضرراً، وبعد ذلك ينحرف على يمينه، و يجعل الكعبة عن يساره، فإذا كان قادماً من خارج مكة فيضطبع -يجعل وسط احرامه تحت كتفه اليمنى و يضع طرفيه على كتفه اليسرى، و تبقى الكتف اليمنى مكشوفة- في حال الطواف لاقبله ولا بعده، ثم يرمل في الأشواط الثلاثة الأول من الحجر الأسود حتى يعود إليه، والاضطباع والرمل يسنان في طواف القدوم والعمرة لغير أهل مكة والمحرمين منها، لأن النبي ﷺ طاف مضطبعا (٣)، ورمل من الحجر الأسود الأشواط الثلاثة حتى عاد إليه (٤)، فإذا بدأ الطائف من الحجر الأسود فإنه يستمر في طوافه من وراء الحجر حتى يصل إلى الركن اليماني فيستلمه، لأن النبي ﷺ استلمه، كما ثبت ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما (٥)، فإن لم يستطع استلامه لشدة الزحام مرّ ولم يشر إليه، ولا يقبله،

(١) السنن الكبرى ٧٩/٥، عون المعبود ٣٤٤/٥.

(٢) مختصر سنن أبي داود ٣٨٠/٢.

(٣) مختصر سنن أبي داود ٣٧٨/٢.

(٤) مختصر سنن أبي داود ٣٨٠/٢، صحيح مسلم بشرح النووي ١٩/٩ (رمل من الحجر إلى الحجر ثلاثاً).

(٥) صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٧١/٣، ص ٣٧٤، صحيح مسلم بشرح النووي ١٥/٩.

لأن ذلك لم يثبت عن النبي ﷺ كما ثبت في الحجر الأسود، ثم يستمر في طوافه قائلاً: ﴿رَبَّنَا إِنِّي فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾<sup>(١)</sup>، حتى يصل إلى مكانه الذي بدأ منه أمام الحجر الأسود، وبهذا أكمل شوطاً، ثم يستمر مثل ما فعل مما تقدم - غير الرمل في الثلاثة الأول- حتى يكمل سبعة أشواط، وبهذا قد أكمل طوافه الواجب أو المسنون، ويجب أن يعلم أن كمال الشوط من المكان الذي بدأ منه حتى ينتهي إليه لا ينقص منه شيئاً، وأن استلام الركن اليماني، وتقبيل الحجر الأسود، أو استلامه والإشارة إليه في كل شوط مستحب؛ لفعل رسول الله ﷺ، روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان لا يدع أن يستلم الركن اليماني، والحجر في كل طوفة<sup>(٢)</sup>. قال نافع: (وكان ابن عمر يفعله).<sup>(٣)</sup>

ثم بعد ما ينتهي من الأشواط السبعة يصلي ركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السلام، كما فعله الرسول ﷺ<sup>(٤)</sup>، وهما سنة مؤكدة، ويقرأ في الركعة الأولى ﴿قُلْ يَتَايَا الْكَافِرُونَ﴾ وفي الثانية سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ استحباباً<sup>(٥)</sup> فإن لم يستطع أن يصلي الركعتين خلف المقام ففي أي مكان من الحرم أو غيره . والله أعلم .

(١) مختصر سنن أبي داود ٣٨١/٢ . سورة البقرة، من الآية ٢٠١ .

(٢) مختصر سنن أبي داود ٣٧٤/٢، ٣٧٥ قال: (في كل طوفة)

(٣) نخفة الأحوذى ٥٩٢/٣ .

(٤) المرجع السابق ص ٦٠٨ .

(٥) المرجع السابق .

## أسباب الزحام في الطواف و محاولة تقديم الحلول:

إن الطواف في مكان معين، وكثرة الطائفين، وحبهم لفعل الخير، وخصوصاً في أيام المواسم كالحج، ورمضان، وليلة سبع وعشرين منه، يحدث تجمعات كبيرة، وهذا التجمع لا بد من التراحم فيه، ولكن الذي يحدث الزحام الضار عدة أمور من أهمها:

١ - جهل كثير من المسلمين بتعاليم الإسلام، فلا يعرفون شفقة ولا رحمة، فتجدهم يطوفون جماعات متراسين يدفعون من أمامهم دون هوادة ولا رحمة ولا شفقة.

وعلاج هذا هو: تعليم المسلمين حب إخوانهم، والإكثار من الدروس في الحرم وغيره من المساجد حول تراحم المسلمين وتعاطفهم، وتحريم إيذاء المسلم بالقول أو الفعل، ثم تنبيه هيئة الحرم الذين يراقبون الطواف، على من يروونه يزاحم، سواء كانوا جماعات أو فرادى، ويخبرونه بأن هذا العمل محرم ولا يجوز.

٢ - الزحام عند الحجر الأسود، هذا طبيعي، لالتقاء من يبدأ طوافه ممن هو مستمر فيه، ومن يقبل الحجر الأسود .

## وعلاجه بثلاثة أمور:

أولها: أن يعرف الطائف أن استقبال الحجر الأسود، والوقوف أمامه أو مسحه أو تقبيله مستحب وليس واجباً كما يجب عليه أن يعرف أن إيذاء المسلم حرام، فترك إيذاء المسلم واجب، فكان الإتيان بالواجب متعيناً، فإذا عرف أن الوقوف لاستقبال الحجر الأسود فيه

الطواف وأهم أحكامه \_\_\_\_\_ د. شرف بن علي الشريف

ضرر على أخيه المسلم، وبالتزاحم المضر، وأن الضرر محرم، والوقوف مستحب، فإنه سيقدم الواجب على المستحب، ولا يقف، بل يستمر مع الطائفين .

**ثانياً:** وجود الخط - الذي هو علامة بدء الطواف - يسبب تدافع الطائفين لمعرفة مكان الخط، و تزاحمهم عنده فيجب إزالة الخط القريب من الكعبة حتى يصل إلى زمزم، ويبقى الأخير من زمزم إلى الأورقة؛ لأن الزحام كلما بعد يخف، والبعيد عن الكعبة يصعب عليه تحديد بداية الطواف فيبقى الخط هناك، أما القريب من الكعبة فليس بحاجة إلى الخط.

**ثالثها:** يجب على الرجال الذين يقفون عند الحجر تنبيه المزامين و تفريق الزحام كلما كثر على تقبيل الحجر الأسود .

٣ - الزحام بين مقام إبراهيم والكعبة، والسبب في ذلك ضيق المكان، وكثرة المصلين تحت جدار الكعبة، وعند المقام والملتزمين بباب الكعبة، والداعين.

وعلاج هذا منع المصلين تحت جدار الكعبة، وعند المقام والملتزمين وقت الزحام، ومراقبة ذلك من قبل هيئة الحرم وشرطته. وإعلام الناس بأن ركعتي الطواف لا يلزم أن تكون وراء المقام، بل كل الحرم مقام إبراهيم.

و أما وضع المقام فأقترح أن يدرس علماءنا الأفاضل وضعه؛ إما بتصغير البناية التي عليه إلى أصغر حجم ممكن على قدر مساحة الحجر،

الحفر للحجر وإنزاله تحت الأرض ووضع زجاج قوي عليه بحيث تمكن  
رؤية الحجر، ولا يتكسر من المشى عليه، ويتسع المطاف، أو إلصاقه  
بالكعبة، أو ما يروونه مناسبا و نافعا. والله أعلم .